



تجربة الاسلاميون في تركيا



القسم الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التجربة التي خاضها ولا يزال الاسلاميون في تركيا منذ سقوط دولة الخلافة العثمانية وصعود كمال اتاتورك كقائد بارز ورمز لتركيا العلمانية التي اظهرت العداء الشديد لكل ما له علاقة بالدين، ولحد المرحلة الحالية التي نعيشها الآن، حيث آلت هذه التجربة الى حزب العدالة والتنمية الذي خرج من رحم الحركة الاسلامية التي اصبح رمزها الكبير نجم الدين اربكان.

وتأتي أهمية هذا الملف للاسلاميين العراقيين بالذات حيث يتربع على السلطة هناك احد رموزهم، لان الحاجة اصبحت ملحة للاستفادة من دروس الحركة الاسلامية التركية واخذ العبر اللازمة منها، ومحاولة تجنب الاخطاء التي مارسها نجم الدين اربكان وانتهاج النهج المعتدل والذكي والمرن، الذي يدرك البيئة الاستراتيجية التي تحيط به، على المستوى المحلي والدولي.

- وجاءت انتخابات ١٩٥٠م لترجح كفة الحزب الذي شكل الدين عنصرا قويا في مشاريعه ومطالبه وإصلاحاته ، وقد كان الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس أكثر الأحزاب تمسكا ومطالبة بهذه الإصلاحات ، ومع هذا الحزب سنشهد عودة الإسلام إلى الحياة التركية.
- شملت تقريبا فترة الخمسينات- عبر مجموعة من الإجراءات سمح بها مندريس أثناء وجوده على رأس السلطة ، من مثل سماحه برفع الأذان باللغة العربية.
- فكان أول انقلاب عسكري في تاريخ تركيا في ماي ١٩٦٠م تحت عنوان " حماية العلمانية " وأعدم على إثر ذلك عدنان مندريس.
- شكل فوز نجم الدين أربكان مدخلا نحو محطة هامة وتاريخية في سياق التجاذب بين العلمانيين والإسلاميين ، تزامن ذلك مع ازدهار الكتابات الداعية لاقامة دولة إسلامية، وفي الوقت نفسه ازدادت المشاعر الإسلامية ظهورا على ساحة المجتمع.
- تعد خطوة تشكيل حزب السلامة الوطني إلى جانب حزب الشعب الجمهوري اليساري التوجه ، حكومة ائتلافية سنة ١٩٧٤ من أبرز الخطوات التي قام بها الحزب ، والتي أوجت بتجاوز التيار الإسلامي والتيار العلماني مرحلة الخصومة والعداء إلى مرحلة الانفتاح على بعضهما البعض.
- وهكذا ولأول مرة في تاريخ التيار الإسلامي يصل أحد كوادره وزعمائه إلى قمة الهرم السياسي في دولة علمانية، وكان ذلك سنة ١٩٩٦
- وقد جاء هذا التتويج ثمرة لجهود كبيرة قامت بها التجربة السياسية الإسلامية. وبقدر ما كان هذا الحدث تاريخيا بكل معنى ، ابتهجت له مجموعة من الجهات الإسلامية ، التي اعتبرت هذا الانتصار شيئا مهما ورصيدا نوعيا ينضاف إلى التجربة الإسلامية العالمية ، بقدر ما كان بالنسبة لخصوم التيار الإسلامي الحدث المفاجأة أو الحدث الصاعقة ، تناقلته وسائل الإعلام الداخلية والخارجية بامتعاض شديد.
- ولم تمض إلا أسابيع قليلة حتى شهدت الساحة التركية ميلاد حزبين اتجها بمسار التجربة السياسية الإسلامية وجهة أخرى ، وأقل ما يمكن أن نقول عن هذا المسار هو كونه عنوان تطور جديد في مشروع التيار الإسلامي عموما.
- واعتبر طيب أردوغان أن حزبه ليس وريثا لحزب إسلامي ، بقدر ما هو وريث الحزب الليبرالي وهو حزب العدالة الذي كان زعيمه عدنان مندريس.

المحتويات

الإسلاميون الجدد في تركيا : البدايات ، المكونات ، التحولات، المعادلات (٤/١)	
د. ادريس بوانو - باحث أكاديمي مغربي الجمعة، ٣٠ أبريل ٢٠١٠..... ٥	
الإسلاميون الجدد في تركيا : البدايات ، المكونات ، التحولات ، المعادلات (٤/٢) ٢٤	

الإسلاميون الجدد في تركيا :

البدايات ، المكونات ،

التحولات، المعادلات (١/٤)

د. ادريس بووانو - باحث أكاديمي مغربي

الجمعة، ٣٠ أبريل ٢٠١٠

بين يدي البحث

طفلا شأن الاهتمام بالمسألة التركية داخليا وخارجيا - منذ سقوط الخلافة ، وقيام الجمهورية التركية سنة ١٩٢٤ - عربيا ودوليا، ولا يزال هذا الاهتمام بارزا وحاضرا إلى وقتنا الحالي ، ويرجع هذا الحضور المكثف للمسألة التركية لما تثيره من تساؤلات، في ظل مناخ بالغ الحساسية ، شديد التعقيد ، سريع التقلب ، ملبد بالغيوم والحجب ، في مجتمع تتجاذبه منظومات ، وتتصارع فيه ثقافات مختلفة.

يعتبر شعب تركيا من أكثر شعوب العالم تمرسا على فنون الحرب - هكذا يوصف - إضافة إلى كونه شعبا محاربا ، يصعب جدا اختراق جداره. لكن زيارتنا المتكررة التي قمنا بها لهذا

البلد مكنتنا من اختراق هذا الجدار ، متجاوزين الرؤية من منظار بعيد . قمنا بعملية رصد لأحد أبرز طرف في الحياة السياسية في هذا البلد قام بأدوار كبيرة على مسرح الحياة السياسية والاجتماعية ، وطبعها بتغيرات هامة ، ويتعلق الأمر بالتيار الإسلامي . ولجنا باحة بيته الداخلي ، اطلعنا على أوراقه ، زرنا بعض قياداته ، استمعنا لأبرز مكوناته ، أرهفنا السمع لمعاناته القديمة والحديثة ، أنصتنا لساعات طوال لشبابه وهم يحكون عن بطولات بعض كوادره بمختلف مكوناتهم ، وسواء التي قضت نجبا أو التي تنتظر ، رأينا الإنجازات الكبرى التي حققها أطره أثناء تسييرهم لكبرى البلديات .

التقطنا أهم التحولات التي شهدتها بعض مكونات هذا التيار في علاقتها ببعضها البعض أو في علاقتها بمحيطها الداخلي ، بالتيار العلماني بلونيه العسكري والمدني ، أو في علاقتها بالمحيط الخارجي ، بالمؤسسات الاقتصادية والدول الكبرى .

حقائق ومعلومات ، سجلناها من خلال لقاءات وجلسات مطولة مع قياديي هذا التيار،

ومع بعض المتتبعين لمسيرته داخل تركيا وخارجها من باحثين وصحفيين. وبطلب من بعض الإخوة - حيث ألخوا علي أن أمكنهم من أخذ صورة عامة عن هذا التيار - قمت بنسج خيوط ما توافر لدينا من المعلومات في هذا الكتاب ، جمعت فيه بين الوصف والتحليل لعناصر هذا التيار ولبعض القضايا التي اعترضته .	المحور الأول : البدايات الأولى للتيار الإسلامي بتركيا
	أ- استهلال تاريخي
	ب- ملامح العلمانية في ظل الإمبراطورية العثمانية
	ج- مراحل تسرب الأفكار العلمانية داخل الإمبراطورية العثمانية
	ح- مظاهر العلمنة في ظل "الإصلاحات" الكمالية
وإذ أقدم هذه المعلومات - التي حصلت عليها حول التيار الإسلامي بتركيا - بين دفتي هذا الكتاب فاني آمل أن أكون قد وفقت في إيصالها في أحسن صورة ، أرجو من الله العلي القدير ذلك ، مع أصدق التحية لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في تحقيق هذا الأمر ، والله ولي التوفيق .	المحور الثاني : مكونات التيار الإسلامي بتركيا
	أ- ملاحظات أولية
	ب- مكونات وعناصر التيار الإسلامي :
	١- الطرق الصوفية
	-الطرق الصوفية و"الإصلاحات" الكمالية .
د. إدريس يوانو / ديسمبر ٢٠٠٤	- الطريقة النقشبندية اعرق طريقة في تركيا .
فهرس الموضوعات	٢- الجماعات الإسلامية ذات البعد التربوي والفكري .
تقديم	-أولا: جماعة النور
مقدمة	-ثانيا: الجماعة السليمانية
المحاور الكبرى للبحث :	

-ثالثا: الجماعة الاشيكشيكية

٣- الجماعات الإسلامية ذات البعد الحركي

أ- لحة عامة عن حركة الرأي الوطني

ب- محاولات تكوين أحزاب ذات مرجعية إسلامية

ج- احتضان الأحزاب السياسية للكتلة الإسلامية

د- حركة الرأي الوطني والممارسة السياسية

١- حركة المستقلين بداية التجربة السياسية الإسلامية

٢- تجربة حركة الرأي الوطني السياسية في

ظل أحزاب مستقلة

أ- أحزاب التوجه القديم للتجربة السياسية الإسلامية

-حزب النظام الوطني

-حزب السلامة الوطني

-حزب الرفاه

-حزب الفضيلة

-حزب السعادة

ب- أحزاب التوجه الجديد للتجربة

السياسية الإسلامية

-حزب العدالة والتنمية

المحور الثالث : تحولات في مسيرة التيار

الإسلامي بتركيا

أ- على مستوى تجربة الطرق الصوفية

والجماعات الإسلامية ذات البعد التربوي

-الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية والمقايسة السياسية

-الطرق الصوفية وتأسيسها لأحزاب سياسية

ب- تحولات على مستوى تجربة حركة

الرأي الوطني السياسية

ج- خلفيات التحول الأخير في تجربة حركة

الرأي الوطني السياسية

د- حزب العدالة والتنمية: تحول أم استمرار

في التجربة السياسية لحركة الرأي الوطني؟

هـ - حزب العدالة والتنمية: حزب

إسلامي أم حزب علماني؟

و- حزب العدالة والتنمية: حزب سياسي أم

حركة سياسية فقط؟

المحور الرابع : محددات تعامل التيار الإسلامي

بتركيا مع القضايا المطروحة - تجربة العدالة

خاتمة البحث	والتنمية نموذجا
قائمة المصادر والمراجع	أ- حزب العدالة والتنمية والمعادلات المعقدة
الدكتور إدريس بوانو في سطور	١- المعادلات الداخلية
مدخل عام	٢- المعادلات الخارجية
يجمع الدارسون والمراقبون على أن الحركة الإسلامية اليوم أصبحت محورا مركزيا ، واهتماما رئيسا من اهتمامات الرأي العام داخل دولها ، وخارجها ، في الدوائر الغربية وفي غيرها ، فقد تم تجنيد باحثين وخبراء واستراتيجيين في شأنها ، كما أنشئت معاهد ومراكز بحث خاصة ، تراقب وتتابع جل تحركاتها وتطوراتها .	ب- موقف حزب العدالة والتنمية من معادلة حرب أمريكا على العراق
	ج- سيناريوهات حزب العدالة والتنمية للالتفاف على معادلة الحرب
	المحور الخامس : معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني بتركيا
	أ - اشكالات عميقة واجهت النخبة الكمالية
	١- نظام التعددية بداية انفتاح التيارين على بعضهما البعض
	٢- مستويات في تغير خطاب التيار الإسلامي
	٣- مستويات في تغير خطاب التيار العلماني
	٤- الانفتاح العلماني الديمقراطي
	ب- خلاصات من معركة الصراع بين التيارين الهوامش

بعد الحرب العالمية الثانية. لقد سبب الانهيار المباغت للاتحاد السوفياتي ، وسقوط جدار برلين مؤشرا لحتمية حدوث تغييرات وتكتيكات على الخارطة الجغرافية- السياسية للعالم ، بدأت معالمها في التبلور والتشكل منذ تلك الفترة لتأخذ مظاهر وأشكالا شتى .

تسارعت وتيرة التحولات التي رافقت هذا الحدث العالمي بشكل لافت ، ومع هذا التسارع بدت فراغات كبيرة في أحزمة القوة التي كانت تشد العالم من شرقه إلى غربه ، أعقبتها موجة محمومة من التحرك قادها الغرب الإمبريالي ، هدفت إلى إيجاد صيغة جديدة تظل بها أذرع الحضارة الغربية قابضة وماسكة بناصية الخارطة الجغرافية -السياسية ، مع تحريك اتجاهات الفعل بطريقة أو بأخرى تستوعب انهيارات الطرف الشرقي للحضارة الغربية ومحافظة عليه تحت مظلة السيادة والهيمنة الغربيتين ، قاطعة الطريق أمام أي منافس جديد ، وطبعاً كان الإسلام - الذي تهاومت حوله القوى الغربية الإمبريالية - هو العدو البديل عن الشيوعية انطلاقاً من حملته لمنظومة من القيم والأفكار تستطيع تهديد

الانفراد الغربي في شقه الرأسمالي بتسيير شؤون العالم ، كما تؤهل حامله لملء فراغات القوة وصولاً إلى سدة الحكم .

وجدت بعض الأطراف داخل الغرب وجهها لوجه مع الإسلام - دينا ، وحضارة ، ومنظومة قيم - ولم يساورها أدنى شك أو ارتياب بأنه- أي الإسلام - هو المنافس الأول لها ، الذي يحتزن مؤهلات القوة وإمكانات عمارة الأرض ، وهو "المارد" الذي يمكن أن يتناول بنيانه ، فيصل إلى لحظات الاستشراف والشهود الحضاري ، وبالتالي ينزعها السيادة على العالم. وهكذا اختار الغرب وصادق على صك المواجهة والمؤامرة ضد هذا "المارد" الإسلامي القادم ، وأعاد على ضوء ذلك كله ترتيب أجدته.

انضاف إلى هذين العاملين عامل ثالث لا يقل أهمية عن سابقه ، ويتعلق بشعبية الحركة الإسلامية التي تعاضمت داخل أوطانها وبلدانها في ظل حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي التي عرفتتها هذه البلدان ، بسبب غياب استراتيجية تنموية قادرة على استيعاب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. وهكذا

أعلنت جل الحركات الإسلامية منذ بدايات ظهورها على مسرح الأحداث أن منطلقها هو الإسلام معتبرة إياه القادر على بناء نظام سياسي نموذجي ، وهو الذي أفرز من قبل نموا ثقافيا لم يؤثر فحسب على الأشخاص الذين اعتنقوه ، بل ترك أثره الواضح على العالم بأسره . أقطار عديدة إذن استأثر فيها اهتمام المتابعين بالحركة الإسلامية ، ولعل أبرزها تركيا ، البلد الإسلامي الذي ما يزال يرمز بحضارته وتاريخه للخلافة العثمانية التي عمرت قرونا من الزمن بسطت سلطان خلافتها على بلدان عديدة من عالمنا الإسلامي .

لقد تزايد الاهتمام بالحركة الإسلامية بتركيا بصفة خاصة وبالمسألة التركية بصفة عامة داخليا وخارجيا عربيا ودوليا منذ سقوط الخلافة ، وقيام الجمهورية التركية سنة ١٩٢٤ وما يزال هذا الاهتمام بارزا وحاضرا إلى وقتنا الحالي .

إذا كان عصر القوة في الفتوحات الإسلامية في ظل الدولة الإسلامية الأولى قد اقترن بأوضاع داخلية متميزة ، مقارنة مع خصوم المسلمين في تلك المرحلة ، فإن الأمر نفسه قد

حدث في ظل الدولة العثمانية ، فقد اقترنت الفتوحات فيها أيضا بأوضاع داخلية متميزة ، إلا أن عصر التدهور والضعف الذي دب فيها والذي " بدأ منذ أوائل القرن ١٧م ، ووصل إلى قمته في نهاية القرن ١٨م ، اقترن ليس فقط بتغيرات في الطرف الآخر غير المسلم والذي نمت قوته ، ولكن اقترن بتغيرات داخلية مجتمعية خطيرة كان جزء هام منها انعكاسا لتطورات تاريخية دولية هامة" (١) ، عرفتھا موازين القوى الدولية .

قبل الحرب العالمية الأولى كان هناك تيار من المسلمين يشعر بأنه يعيش في ظل دولة إسلامية، بالرغم من ضعف هذه الدولة ، واختلاف تقييم هذا التيار لها. وبالرغم أيضا من أن أفرادا من هذا التيار ومعهم مجموعة من المسلمين كانوا يعتقدون أن هذه الدولة هاضمة لحقوقهم إلا أنهم كانوا يتجهون بأبصارهم إليها لاصلاحها ، عكس التيار العلماني المغترب الذي اخترق النخبة العثمانية ، مدنيها وعسكريها ، منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي بفكره الفلسفي ومظاهره الأوربية ، الذي كان يسعى جاهدا إلى تقويض بنيان هذه

الدولة ، التي لم تعد في نظره قادرة على الإمساك بمقاليد البلاد.

قوانينها مما يظن أنه كتب جاءت من السماء"
(٢) .

هكذا برز في أواخر عهد الدولة العثمانية صراع قوي بين تيارين : تيار علماني حمل على كاهله الدعوة إلى الالتحاق بالغرب ، والتماس طريقه ، وتيار مثله شريحة عريضة من الشعب التركي وعلى رأسها العلماء وزعماء الطرق الصوفية أطلق عليهم فيما بعد اسم : " التيار الإسلامي " ، و " الإسلاميون الأتراك " وعلى جزء منه اسم "الحركة الإسلامية التركية" ، هذا التيار هو الذي أخذ على كاهله مهمة الدفاع والذود عن حمى الإسلام .

أما الشوط الثاني بين هذين التيارين فقد أخذ الصراع فيه معالم أخرى دلت في مجموعها على بداية رجحان كفة الانتصارات لصالح التيار الإسلامي . وقد استطعنا - من خلال اتصالنا المباشر وغير المباشر بقيادات هذا التيار - من أن نقف على الأسباب التي ساهمت في حصول ذلك ، كما تمكنا من معرفة أهم الأدوار التي قام بها هذا التيار على مسرح الحياة السياسية والاجتماعية التركية منذ بداية ظهوره إلى الآن .

محاور البحث

كانت نتيجة الشوط الأول من الصراع الذي بدأ بين التيارين منذ تلك الفترة - وما يزال مستمرا - "انتصارا" للحركة الكمالية العلمانية عقب حرب الاستقلال ، وتكون الجمهورية التركية العلمانية بمبادئها القائمة كلية وصراحة على إلغاء دور الإسلام ، ولقد كان مصطفى كمال أتاتورك صريحا في تأكيد ذلك حينما ذكر في مجلس الأمة التركي أن هذه الدولة ، " لم تعد تأخذ مثالها من الغيبات ، ولم تعد تأخذ

لم يكن التيار الإسلامي في تركيا أو الإسلاميون الأتراك - كما يسميهم البعض - نبتة دخيلة على التربة التركية ، نبتت وفق فترات زمنية معينة ولا نتيجة ظروف طارئة ، ولا بسبب معادلات خارجية حتى يستغرب بعض الدارسين والمحللين اليوم عن سر وجود هذا التيار في ظل الدولة التركية الحديثة ، وعن سر نجاحاته وصعود نجمه السياسي في الآونة الأخيرة. فوجه الاستغراب ينبغي أن يتوجه

صوب البحث عن سر وجود خصمه ، وهو التيار العلماني ، في بيئة ومجتمع غالبية مسلمة ، ظلت تدين بالإسلام عبادة وسلوكا لعدة قرون.

كي نجيب عن هذا الاستغراب قمنا بإلقاء نظرة تاريخية (" المحور الأول") حاولنا من خلالها الوقوف عند جذور التيار الإسلامي ، ولقد اقتضى تناولنا لذلك ، ليس فحسب البحث في جذوره التي تمتد إلى الدولة العثمانية التي بسطت سلطانها لمدة زمنية طويلة ، بل كذلك البحث في حقيقة الملابس والظروف التي رافقت ظهور خصمه وهو التيار العلماني في أخريات الدولة العثمانية ، واشتداد معركته معه بعيد ذلك وإلى يومنا هذا .

سنعرض - في هذا الصدد - وبإيجاز للبذور الأولى للعلمانية سواء مع النخبة المدنية من المثقفين العثمانيين ، أو مع النخبة العسكرية من الضباط العسكريين الذين استكملوا تعليمهم في المدارس العسكرية الأوروبية ، هذه النخبة هي التي حملت على كاهلها مهمة تثبيت أركان الدولة العلمانية. وسيوضح من خلال تطرقنا للتيار العلماني ، ولو بشكل محدود ، مدى

الدور الذي قام به في بروز ديناميكية وحركية التيار الإسلامي. بمختلف شرائحه اتجاه ما سعت "الإصلاحات" الكمالية لتحقيقه من أهداف كلها كانت تروم التضييق على النشاطات الإسلامية واجتثاث كل المظاهر الدالة عليها . تسببت ممارسات التيار العلماني أثناء تطبيقه " للإصلاحات " الكمالية وقبلها - منذ أن أصبحت حركة الاتحاد والترقي ، وتركيا الفتاة متنفذتين في البلاد - في حدوث أثر شديد وبليغ على المسلمين ، فقد اتخذت هذه الممارسات في بداياتها شكل معاداة للدين ، وعقب ذلك ظهر رد الفعل الإسلامي في شكل تجمعات دينية ، خاصة مع سقوط الخلافة الذي ترك في نفوس المسلمين جرحا كبيرا لم يندمل رغم مرور العقود .

لقد ظلت مع هذا السقوط المفاجئ لرمز إسلامي - مكث شامخا عدة قرون - مجموعة من الأسئلة تراود الكثير من المسلمين ، أسئلة ولدت لدى بعضهم ، بل الكثير منهم ضرورة الالتفاف حول رمز ما ، فهرعت كل جماعة وكل فئة تلتف حول كبير لها ، وتعتبره رمزا للخليفة. وهكذا أصبحت كل جماعة يتعاضم

شأنها ، ويكثر أتباعها ومريدوها ، تحدث كيانا مستقلا ، لتشكل مجتمعة ما سمي بـ "التيار الإسلامي

("المحور الثاني").

وسيضطلع كل مكون فيه بمهمة مواجهة الممارسات العلمانية التي رافقت "الإصلاحات" الكمالية انطلاقا من رؤية كل منها إلى الواقع وسبل التصدي لانحرافاته .

لم يكن صراع التيار الإسلامي مع التيار العلماني بنخبتيه العسكرية والمدنية صراعا عاديا، بل كان صراعا عنيفا وقويا ، أملت تفاعلاته قدرا كبيرا من التأثير والتأثر ، وتركت هذه التفاعلات بصمات واضحة على مسيرة التيار الإسلامي ، فقد عرف تحولات هامة في مسيرته

("المحور الثالث").

وبقدر من التفصيل وقفت على التحولات التي عرفها هذا التيار سواء على مستوى الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية ذات البعد التربوي والفكري أو على مستوى الجماعات

الإسلامية ذات البعد الحركي والمثلة في حركة الرأي الوطني وبصفة خاصة على مستوى ممارستها وتجربتها السياسية ، حيث عرفت ميلاد توجه جديد يمثل حزب العدالة والتنمية الحالي ، وقلت : إن هذا التوجه أو هذه التجربة تشكل نقلة نوعية في مسار الحركة الإسلامية عموما ، وفي مسار التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية في تركيا خصوصا ، وهي إلى حد ما عنوان "حركة سياسية" مؤطرة في هذا الحزب أكثر مما هي عنوان حزب مجتمعي صاحب بنيات مؤسسية .
إنها تجربة - في نظري - أبانت على قدر كبير من المرونة والواقعية السياسية في تعاطيها مع القضايا والملفات المطروحة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، وتجلت هذه المرونة في واقعية واعتدال مواقف زعماء التجربة الجديدة مما أهّلها إلى النجاح المعترف الذي حققته في انتخابات نونبر (نوفمبر) ٢٠٠٢ م ، والذي مكنها من تشكيل حكومة بأغلبية مريحة ، وتبع ذلك فوزها بعدد كبير من البلديات بما نسبته ٣٥ ٪.

وكان ثمن ذلك "تنازلات" لا بأس بها قدمها زعماء التجربة الجديدة - كما ذكر كثير من أبناء التيار الإسلامي خارج تركيا وداخلها- لكن السؤال أو بالأحرى الأسئلة التي ظلت عالقة هي:

هل يحق أن نسمي ما قامت به التجربة الجديدة تنازلا ؟ وكيف نحكم على سلوك سياسي قامت به التجربة الحالية أو غيرها بأنه تنازل عن مبادئ معينة ؟ ثم أيضا ما حدود المبدئية والبراغماتية في هذه التجربة السياسية الجديدة خصوصا ، وفي التجربة السياسية الإسلامية عموما ؟

لعل المتتبع للتجربة السياسية الإسلامية التركية منذ بداياتها الأولى يجدها تسلك سبيل "المناورة" في أدائها السياسي ، وهذا الأمر فرضته عدة عوامل أهمها ، طبيعة الديمقراطية التركية ، وشدة المآزق الذي تقع فيه التجربة السياسية الإسلامية..

وإن عدم فهم هذا التكتيك - تكتيك المناورة - الذي نهجته التجربة السياسية بأحزابها القديمة ، أو بتجربتها الحالية مع حزب العدالة والتنمية ،

يؤدي إلى طرح مجموعة من الأسئلة المحيرة من قبيل الاسئلة السالفة الذكر.

ويزداد طرح أسئلة أخرى حينما لا يتوصل إلى شفرة للتمييز بين المواقف الثابتة والمواقف المتحولة للتجربة الجديدة - والتي تمثل عنوان "حركة سياسية" كما ذكر سالفا- اتجاه مجموعة من المعادلات عموما ، واتجاه معادلة الحرب التي شنتها أمريكا وبريطانيا على العراق خصوصا

("المحور الرابع").

قمت في هذا المحور بمتابعة لمواقف زعماء التجربة تجاه جملة من المعادلات والقضايا سواء منها الداخلية أو الخارجية ، وكيف استطاع الحزب الالتفاف على الكثير منها ، وخلصت في النهاية إلى ما ميز هذه المواقف من سمات وخصائص جمع بينها قاسم واحد وهو أسلوب وتكتيك المناورة السياسية التي أدار به زعماء التجربة الجديدة كثيرا من مواقفهم وتحركاتهم .

إن الآلة الإعلامية العالمية بلغت في الآونة الأخيرة درجة كبيرة من التقدم والتطور ،

("المحور الخامس")

وقد حاولنا أن نبز بعض هذه المعادلات .
وأخيرا نقول : بأن كثيرا من المراقبين مجمعون
على أن المسألة التركية ، وفي صلبها التجربة
السياسية الإسلامية ، تكتسي أهمية خاصة في
منطقة العالم الإسلامي ، وفي تجارب الحركات
الإسلامية ، وبقدر ما هي في حاجة إلى
الدراسة والبحث في مختلف جوانب نجاحاتها
واخفاقاتها ، بقدر ما هي بحاجة أيضا إلى أن
نستخلص منها استنتاجات ، وهذا ما حاولنا
القيام به ، حيث قمنا باستجماع ذلك كله
وبقدر من التركيز في (" خاتمة البحث") ،
آملين أن نكون قد وفقنا في ذلك.

المحور الأول :

البدايات الأولى للتيار الإسلامي بتركيا

أ- استهلال تاريخي

إذا ألقينا نظرة على المسرح الدولي في القرن
السابع الهجري /الثالث عشر الميلادي ، فإننا
نجد أجزاء كثيرة من بلاد العالم الإسلامي تحت
حكم دولة ما : (مصر والحجاز وبلاد الشام)
تحت حكم المماليك ، (وشبه جزيرة

مكنتها من المتابعة الوصفية لجملة من المعارك
الضارية في مجموع دول المعمورة خاصة منها
المعارك العسكرية التي تستطيع كاميرات
القنوات التلفزية أن تلتقط غبارها المتطاير ،
وأشلاء القتلى ، وتنقل أنين الجرحى
والمعطوبين.

لقد استطاعت هذه الآلة اليوم أن تضع بين
أيدينا قدرا وافرا من المعلومات عن فصول كثير
من المعارك ، لكن ثمة حروبا ومعارك
وصراعات لا يظهر غبارها ، ولا يتمكن من
معرفة ضحاياها ، ولا إحصاء قتلاها وجرحاها
، أعني بها تلك المعارك الفكرية والثقافية ، التي
أعتقد أنها أخطر المعارك والحروب على
الإطلاق ، من مثل المعركة الشرسة التي تدور
رحاها منذ مدة بين التيار الإسلامي والتيار
العلماني.

في بعض الأحيان نقلت لنا ما طفا على سطح
هذه المعركة والصراع من أحداث حول قضايا
معينة ، لكن قلما استطاعت أن تكشف لنا عن
درجة حرارة النار المتقدة من تحت رماد هذه
المعركة ، والتي أملتها معادلات خفية في
صراع التيارين

الأناضول) تحت حكم السلاجقة الأتراك ،
(بلاد الأندلس) تحت حكم دويلات ملوك
الطوائف. وغالبية هذه الأجزاء من عالمنا كانت
في حرب ضروس مع خصومها من القوى
الأوروبية بقيادة الكنيسة في روما .

إبان هذه الفترة الدقيقة من تاريخ عالمنا
الإسلامي ، أسس آل عثمان دولتهم - الدولة
العثمانية على يد السلطان الغازي عثمان خان
بن أرطغرل بن سليمان شاه التركماني ، عام
٦٩٩ هـ / ١٢٨٠ م (٣) ، وقد اتسعت رقعة
هذه الدولة لتشمل إيران والعراق وأذربيجان
وأرمينيا وشبه الجزيرة العربية وسوريا وفلسطين
ومصر وتونس والجزائر حتى حدود المغرب ،
وشبه جزيرة الأناضول ، وشبه جزيرة البلقان ،
وأوربا الشرقية حتى جنوب فيينا وأبواب
لينينغراد بما في ذلك بلجراد وصربيا والجبل
الأسود وكوسوفو والسنجق والبوسنة
والهرسك ، أي أن حدودها السياسية امتدت
في إفريقيا ، وآسيا وأوروبا ، من إيران شرقا
إلى أسوار فيينا غربا ، ومن الحبشة جنوبا إلى
المجر شمالا (٤).

حملت الدولة العثمانية راية الخلافة الإسلامية
بعد ضعف الدولة الإسلامية على عهد آل
العباس - عام ٦٥٦ هـ ، وتنازل الخليفة
العباسي محمد المتوكل عن الخلافة للسلطان
سليم الأول ، وبهذا أصبحت الدولة العثمانية
هي المسؤولة رسميا عن حماية العالم الإسلامي
وحمل دعوة الإسلام إلى باقي المعمورة. وعلى
الفور قام السلطان سليم الأول بدعم صناعة
السلاح ، وصناعة الأسطول في مصر ، وبدعم
الأسطول الإسلامي في البحر الأحمر والبحر
الأبيض ومطاردة المراكب البرتغالية الصليبية
وحماية المقدسات الإسلامية القلب النابض
للعالم الإسلامي. (وظلت الدولة العثمانية
تؤدي دور دولة الخلافة الإسلامية حتى عهد
السلطان عبد الحميد الثاني الذي أزيح عن
السلطة عام ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م) (٥) .
اعتمدت الدولة العثمانية على الإسلام اعتمادا
كليا في صراعها مع القوى الأوروبية ، وكان
هذا هو سر نجاحها منذ دخول السلطان محمد
الفاتح القسطنطينية ، حيث أصبح الدين عاملا
من عوامل الصراع الفكري بين الحضارة
الإسلامية والحضارة الغربية (٦) ، أو الحضارة
اللاتينية (٧).

ساهمت أسباب عديدة في السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية ، في إصابتها بالضعف الذي أفقدها السيطرة على مجموعة من المناطق التي كانت تحت نفوذها. (لقد بدت مؤشرات هذا الضعف الذي دب في الدولة العثمانية منذ نهاية القرن ١٧م ، لكنه تكرر وتعمق في الربع الأخير من القرن ١٨م حتى بداية الربع الأول من القرن ١٩م ، وقد دلت على ذلك مؤشرات عديدة تضيق مساحة البحث عن إيرادها ، على أنه بالرغم من الضربات التي تلقتها الدولة العثمانية منذ الفترات التي ذكرنا، فقد ظلت تحتفظ وتحوز على عناصر القوة الكافية التي مكنتها من أن تحتفظ بدورها في التوازن العالمي ، وذلك في وقت لم تكن القوة الغربية قد وصلت إلى مرتبة القوة العالمية المهيمنة ، وقد تغير هذا الوضع في القرن ١٩م ، لكن ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ، بل حتى بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى ، فمنذ ١٧٧٤م وبعد سقوط الإمبراطورية المغولية في الهند في معركة بلاس مع البريطانيين ، وبعد سقوط الدولة الصفوية في منتصف القرن كذلك أخذ يتضح أن التدهور والتراجع أصبح أمرا عاما في كافة أرجاء العالم الإسلامي. ومنذ

ذلك بدأ يتبلور بوضوح الفارق بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الإسلامي في مجال الأساليب الحربية الحديثة ، وفي مجال أساليب التجارة والاقتصاد الحديث ، ومن جهة أخرى تطورت توازنات القوى الأوروبية. وسيسمح هذا التفوق وهذا التطور لا محال للقوى الأوروبية أن تدخل مرحلة جديدة في الهجوم على أرجاء العالم الإسلامي، ويتعلق الأمر بمرحلة الهجوم المباشر والتنافس التقليدي - الاحتلال العسكري) (٨) قطعت هذه المرحلة الجديدة مع أسلوب القرنين السابقين والكامن في اكتساب النفوذ على المستويين التجاري والسياسي ، وعلى التنافس على البحار والمحيطات. وبالرغم من هذه التطورات الجديدة ظلت الدولة العثمانية ، بمقاييس القرن ١٩م. قوة كبرى تقوم بدورها كممثل للكيان الجماعي للعالم الإسلامي أمام التصاعد الكبير والمطرود في قوة الغرب وتهديده لهذا العالم) .

ويرجع هذا الاستمرار لعاملين أساسيين مترابطين ومتكاملين :

أولهما : هو سياسة الإصلاح التي جرى عليها السلاطين العثمانيون منذ سليم الأول حتى عهد السلطان عبد الحميد - في محاولة لعلاج أسباب الضعف والتدهور في عناصر القوة الذاتية وفي آليات إدارة العلاقة بين المركزية العثمانية وبين الولايات التابعة لها سواء داخل التراب الأوروبي أو داخل التراب العربي .

ثانيهما : طبيعة توازنات القوى الأوروبية والتي فرضت في مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم - من منظور القوى الأوروبية - الإجراءات المناسبة لتقسيمها ، دون تهديد للتوازنات الحساسة بين القوى المتنافسة على الزعامة في أوروبا وعلى اقتسام العالم (٩)

نجد لهذين العاملين تطبيقات في القرنين ١٦ و١٧ الميلاديين من طرف الدولة العثمانية ، وهي فترات التفوق والهيمنة حيث شغلتها الدولة العثمانية كوسيلتين لتمزيق توحيد الصف الأوروبي ، إلا أن تطبيقهما في القرن ١٩ قد شهدا وجها آخر لهذين العاملين ، " فالغرب من خلال تأثيره وضغطه على عمليات

الإصلاح العثمانية قد اتجه لخلق علاقات اعتماد كبيرة عليه ، تحتوي ما تبقى من عناصر القوة العثمانية ، وتكمل من إضعاف هذا الكيان الضخم الذي لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة ، فلقد كانت الإصلاحات الدبلوماسية والاقتصادية وسيلة لاكمال دمج الدولة العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية وفي النظام الرأسمالي الغربي ، ووسيلة للنيل من مؤسساته ونظمه الداخلية " (١٠)

ب- ملامح العلمانية في ظل الإمبراطورية العثمانية

بدأ طور من "الإصلاحات" في ظل الدولة العثمانية في نسختها الثانية على يد الخليفة العثماني سليم الثالث ، ومن أهم هذه الإصلاحات تلك التي اتجهت صوب إعادة تنظيم القوات المسلحة على أسس حديثة تضاهي وتنافس تلك التي نهجها الجيش الأوروبي. وسيكتب لهذه الإصلاحات النجاح بشكل واضح ابتداء من سنة ١٨٢٦م مع السلطان العثماني محمود الثاني ، حيث عرفت هذه الإصلاحات ذات الطابع الغربي باسم "التنظيمات" ومن أهم مظاهرها بعث الطلاب

الأتراك من أجل استكمال تعليمهم العالي في المدارس الغربية وبخاصة في فرنسا ، وإعلان الزري الأوروبي إجباريا في الأعمال الرسمية .

خلال عهد محمود الثاني هذا يمكن القول بأنه

(بدأت البذور الأولى لعملية العلمنة والتغريب

تتسرب رويدا رويدا إلى هياكل الدولة ، ساعد

على ذلك اللجوء إلى القانون الوضعي الذي

ارتكز على القوانين الأوروبية لتكملة القانون

الذي كان معمولا به آنئذ في الإمبراطورية

العثمانية، والمرتكز على الشريعة الإسلامية

بشكل كامل ، كما اتخذت تدابير جديدة في

الإدارة مكنت من إزاحة التصور القديم للدولة

ليحل محله التصور الفرنسي لدولة مركزية

موحدة تدار بواسطة بيروقراطية تلغي ما كان

معروفا في ظل الخلافة العثمانية بالحكومات

الإقليمية والمركزية) (١١)

نشأت إذن طبقة متعلمة جديدة كانت نتاج

المدارس الأوروبية حيث أصبحت هذه الطبقة

- ومن خلال ما سمحت لها به ظروف هذه

المدارس وما توافر لديها من احتكاك بأطرها-

مدركة ومستوعبة لأفكار ومبادئ جديدة ،

وحدثت لها حالة من التوتر الداخلي أعلنت عنه من خلال طرح العديد من الأسئلة حول محيطها ، وأدى هذا الأمر إلى حدوث اضطراب داخلي نبع من حاجة هذه الفئة إثبات الذات .

وقد أفرز هذا الوضع ظهور ثلاثة توجهات أو ثلاثة تيارات داخل المجتمع العثماني :

-التيار الأول وسمي : الإسلاميون : وهم الذين كانوا يرون ضرورة التشبث والحفاظة على الكيان الإسلامي للدولة ، والحفاظة على الدين الإسلامي كأساس للحياة في مختلف مناحيها ومستوياتها .

-التيار الثاني وسمي : الطورانيون : وهم تيار تزعم الدعوة إلى القومية التركية ، شعارهم : - لا صديق للتركي إلا التركي - ، سعى هذا التيار إلى اتحاد الشعوب الطورانية في جسم واحد.

-التيار الثالث وسمي : الغربيون : وهم تيار تعرف على الأفكار الغربية سواء في ديار الدولة

العثمانية أو في ديار الغرب ، وقد كان للرحلات العلمية لبعض الطلاب العثمانيين دور كبير في الاحتكاك المباشر بهذه الأفكار ، فولد لدى كثير منهم قدرا من الإعجاب بها ، بل والدعوة إلى اعتمادها ، ونتج عن ذلك الاندفاع الكامل من أصحاب هذا التيار نحو مقاطعة التقاليد الإسلامية والالتحاق بالغرب . من رحم التيار الثالث الذي سيشتد صراعه مع التيارين الأولين ، وبخاصة مع التيار الإسلامي ، ستولد الأفكار العلمانية ، وستجد من يذود عن حماها من النخبة المثقفة المدنية ومن النخبة العسكرية كما سنرى

ج- مراحل تسرب الأفكار العلمانية إلى الإمبراطورية العثمانية

مرت عملية تسرب الأفكار العلمانية إلى الإمبراطورية العثمانية بمرحلتين قبل أن يتعاضم هذا التسرب ويتطور أكثر في العقود الأخيرة من نشوء الدولة التركية الحديثة .

المرحلة الأولى : كان زعماءها رجالات من داخل الدولة العثمانية (كسعيد حليم باشا ، وأحمد جردت باشا) الذين كانوا من الحاملين

للأفكار العلمانية ومن المروجين لها منذ وقت مبكر داخل أروقة الدولة العثمانية ، انضافت إليهم فيما بعد طبقة من المثقفين العثمانيين الذين أتيحت لهم فرصة التعرف على الأفكار الغربية سواء من خلال تعلمهم في المدارس الأجنبية أو من خلال أسفارهم إلى الديار الغربية. تأثر هؤلاء وأولئك أيما تأثر بأفكار مفكرين غربيين كجان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهم ، ورأوا فيها بديلا عن الأفكار (التقليدية) التي كانت تؤسس على صرحها دولتهم ، وهم يقصدون الأفكار والمبادئ والقيم الإسلامية .

بذل المتمون إلى هذا التيار جهدا كبيرا ومضاعفا في إيجاد تطبيقات لما تمكنوا من معرفته من هذه الأفكار الغربية في الشريعة الإسلامية ، (ومن هؤلاء نامق كمال وضياء باشا ، فالأول كان مقتنعا اقتناعا كاملا بأن الإسلام شريعة كاملة وصالحة لأي دولة في أي مكان ، وقد عارض تطبيق القانون الفرنسي قائلا بأنه يتعارض مع أفكار وسلوك الشعوب الشرقية التي كانت تحكمها تقاليد وأعراف نابعة من تعاليم الإسلام التي كانت تدين به من سنين طويلة. والثاني ضياء باشا ، الذي كان

يركز هو أيضا على الحاجة إلى التجديد مع ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة العامة (١٢) ، والرجلان وغيرهم من المثقفين العثمانيين في تلك المرحلة أجمعوا على أن الرجل المريض - وهو الوصف الذي أطلق على الإمبراطورية العثمانية في أخريات عمرها- بحاجة إلى جرعات أفكار ومبادئ جديدة لا تنمحي معها الأفكار القديمة ولا تقصى نهائيا من الحياة العامة .

شباب عثماني من نموذج الرجلين وغيرهما يمكن اعتبارهم البذور الأولى للعلمانية وان لم يكونوا علمانيين بمعنى الكلمة ، فوطنيتهم ورغبتهم الجارحة في إنقاذ دولتهم وإخراجها مما هي فيه من اضطراب وأزمة دفعهم إلى الجهر بضرورة سلك سياسات دستورية وإدارية على نسق الليبرالية الأوروبية .

المرحلة الثانية : حمل لواءها مجموعة من ضباط الصف العسكريين الذين درسوا في المدارس العسكرية الأوروبية ، حيث تعرفوا على الفكر الغربي ، ومكنهم من ذلك اللغات الأوروبية التي تعلموا بها ، في مقابل ضعفهم الشديد في معرفة النظم والتعاليم الإسلامية وتاريخ حضارتهم ، وكان من زعماء هذه الفئة العسكرية مصطفى كمال أتاتورك .

ونكاد نقول : إن محاولة الشباب العثماني المثقف كانت بمثابة الفترة التمهيديّة الأولى والأساس لزرع الأفكار العلمانية داخل التربة العثمانية حيث أعقبتها محاولة ضباط الصف العسكريين والتي استطاعت التمكين لهذه الأفكار بشكل كبير على الرغم من محاولات السلطان عبد الحميد الثاني إغلاق جميع المنافذ التي يمكن أن تتسرب منها مثل تلك الأفكار .

ح- مظاهر العلمنة في ظل "الإصلاحات" الكمالية

إن ما قام به ضباط الصف العسكريون من جهود حثيثة لغرس العلمنة يعد أول محاولة من نوعها في العالم الإسلامي سعت إلى علمنة المجتمع ، وتغيب الدين عن تدبير شؤونه .

هذه إذن المرحلة الأولى لتسرب الأفكار العلمانية ، حملها شباب عثماني ، وأكثر العناصر ثورية في هذه الفئة كانت ترى ضرورة أخذ أقل جرعة ممكنة من الثقافة الغربية تمكن الرجل المريض من استعادة صحته وعافيته .

وهناك عدة عوامل سهلت تحقيق هذا الهدف ،
تفاعل فيها ما هو ذاتي مرتبط بما حل بالدولة
العثمانية من انهيار داخلي في أواخر عمرها كما
سبقت الإشارة إلى ذلك ، وما نتج عن ذلك
من ضعف في سيطرتها على مجموعة من
الأراضي الداخلة تحت حكمها ، وما هو
خارجي مرتبط بالنفوذ الأوروبي المطرد ،
والذي اكتملت له شروط الانقضاء على
الرجل المريض ، وتقسيم تركته .

ومع هذا ظل الدين الإسلامي يشكل جزءا من
ذاكرة المجتمع العثماني ، ومرجعته الأساس في
مختلف مناحي وشؤون حياته. كما ظل يشكل
القوة الاجتماعية والسياسية حتى المراحل
الأخيرة من عمر الخلافة العثمانية. وبقدر قوته
هذه وتجذره ورسوخه اشتدت ضراوة
"الإصلاحات" الكمالية لتغييره ومحوه وتثيبت
مبادئ العلمانية مكانه. لقد كان الهدف
الرئيس " للإصلاحات الكمالية" هو إبعاد
الدين الإسلامي عن أن يقوم بأي دور ، وفي
سبيل تحقيق هذا الهدف قام زعماء الإصلاحات
الكمالية بتدابير وإجراءات اتخذت أربعة مظاهر
(١٣)

١- العلمنة الرمزية : وقد حملت بعدا هاما في
الإصلاحات الكمالية ، وبرزت في خطوتين :
-الخطوة الأولى : تمثلت في إلغاء الخلافة سنة
١٩٢٤م انطلاقا من كون الخليفة كان يرمز
لوحدة المسلمين وللشرعية ، كما كانت
مؤسسة الخلافة تحمل دلالة وقيمة رمزيتين
بالغتا التأثير على المسلمين عامة .
-الخطوة الثانية : تمثلت في عملية الإصلاح
اللغوي الذي بوشر من خلال خطوات
وإجراءات منها : تحويل كتابة الحروف
الهجائية من العربية إلى اللاتينية عام ١٩٢٨م ،
وفي هذا الإطار بذلت جهود لاستبدال
مفردات اللغة ذات الأصول العربية أو
الفارسية، واستتبع هذه الخطوة ترجمة القرآن
الكريم إلى اللغة التركية ، وحظر الآذان باللغة
العربية ، واعتماد التقويم الكريكوري بدل
التقويم العربي ، وتغيير العطلة الأسبوعية .
كما فرض ارتداء الأزياء الغربية والقبعة بدل
الطربوش ، وبسبب القبعة هذه مورست
صنوف وألوان شتى من العذاب على من
يعارض لبسها من العلماء وزعماء الطرق
الصوفية وغيرهم ، ويذكر أن عالما تركيا
كبيرا، وهو عاطف أفندي ، تم إعدامه من

طرف سلطات الإصلاحات الكمالية بسبب كتابته لرسالة يحرم فيها لبس القبعة الغربية .

٢- العلمنة الدستورية : صمم هذا الشكل من العلمنة لإزالة القوة الدستورية للإسلام ، وإزاحته عن أن يقوم بأي دور فيما يخص الشؤون الدستورية للمجتمع التركي ، فكان إلغاء السلطنة في سنة ١٩٢٢م أولى الخطوات ، ونص دستور الإصلاحات الكمالية على استمداد الشرعية الدستورية من مفهوم السيادة القومية وليس من الإرادة الإلهية ، كما حذفت سنة ١٩٢٨م المادة الثالثة من دستور ١٩٢٤م والتي كانت تذكر بأن الإسلام دين الدولة . وكان الإبقاء على هذه المادة بعد إلغاء السلطنة من أجل امتصاص الاحتجاج الذي كان من الممكن أن يحدث ، ولإضفاء الشرعية على الدولة الحديثة التي كانت تسعى للإصلاحات الكمالية إلى تثبيت أركانها .

٣- العلمنة السياسية : بدت جلية وواضحة من خلال القضاء على دور السلطان الديني في مجال القضاء والتعليم ، وتم استبدال جملة من المراسيم القديمة بأخرى جديدة لمس منها الطابع الغربي بشكل واضح وجلي .

٤- العلمنة القانونية : بدأت منذ فرض نظام

التنظيمات ، وبالرغم من ذلك استمرت بعض النصوص القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية سارية المفعول إلى جانب تبني الحكومة للقانون المدني السويسري ، والقانون الجنائي الإيطالي ، والقانون التجاري الألماني مع تغييرات بسيطة وخفيفة ، أما المواد القانونية الإسلامية فحصل شبه إقبار لها في الميادين المذكورة .

تسببت ممارسات التيار العلماني أثناء تطبيقه للإصلاحات الكمالية على وجه العموم في إلحاق أذى وضرر كبير بالمسلمين ، فقد تم تشريد عدد كبير من العلماء وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية ، واعتقل آخرون وحوكموا دون تهم أو بتهم واهية ملفقة . وكانت هذه الممارسات عموما معادية للدين بشكل واضح ، وإزاء ذلك ظهر رد الفعل الإسلامي في شكل تجمعات دينية خاصة مع سقوط الخلافة الذي ترك في نفوس المسلمين إحساسا عميقا ، وظلت مع هذا السقوط المفاجئ لرمز إسلامي - الذي بقي شامخا لعدة قرون - مجموعة من الأسئلة تراود الكثير منهم ، أسئلة ولدت لدى بعضهم ، بل الكثير منهم

ضرورة الالتفاف حول رمز ما ، فهرعت كل جماعة منهم تلتف حول كبير لها ، وتعتبره رمزا للخليفة. وهكذا أصبحت كل جماعة يتعاضم شأنها ، ويكثر أتباعها ومريدها ، تشكل لوحدها كيانا مستقلا ، فكانت مجتمعة "التيار الإسلامي" أو "الحركة الإسلامية" ، وسيضطلع كل مكون من مكونات هذا التيار بمهمة مواجهة الممارسات العلمانية خاصة منها التي كانت تروم القضاء نهائيا على كل ما يدل على المظاهر الإسلامية.

الإسلاميون الجدد في تركيا :

البدايات ، المكونات ، التحولات ،

المعادلات (٢/٤)

المحور الثاني

مكونات التيار الإسلامي في تركيا

لم تكن " الإصلاحات الكمالية " لتمر من دون أن تفرز ردود فعل قوية ، وقد تباينت ردود الفعل هذه وتعددت بتعدد الجهات التي اکتوت بلظى هذه الإصلاحات ، حيث تم تسجيل ردود فعل المؤسسات الرسمية القائمة خاصة

منها وزارة الشؤون الدينية ، وتم أيضا تسجيل ردود فعل العلماء وكذا شيوخ الطرق الصوفية ، وبعض الأفراد.

وعموما يمكن رصد ثلاثة أصناف من ردود الفعل اتجاه الإجراءات والإصلاحات الكمالية:

رد الفعل الأول : تميز بالراديكالية حيث دعا أصحابه إلى وجوب مقاومة الحكومة والانتفاض كلية ضد سياساتها الإصلاحية .

-رد الفعل الثاني : دعا أصحابه إلى الرضا بما حل ، لأن ما وقع قدر مقدور ، ليس للمسلم إلا أن يصبر عليه إلى أن يشاء الله .

-رد الفعل الثالث : جمع أصحابه بين رفض جزء من سياسات الدولة الكمالية الحديثة ، وقبول التعايش مع أعمالها وسياساتها الأخرى ، وشمل رد الفعل الأخير شريحة كبيرة من مكونات المجتمع التركي ، ضمت كثيرا من أتباع الطرق الصوفية .

أ- ملاحظات أولية :

هناك ملاحظات هامة يحسن البدء بها قبل الاسترسال في الحديث عن هذا المحور ، وهي خمس ملاحظات:

الملاحظة الأولى : شعور أبناء التيار الإسلامي بكل مكوناتهم أنهم امتداد حقيقي وفعلي للخلافة العثمانية التي تمثل بالنسبة إليهم إرثا تاريخيا هاما من تراث الحضارة الإسلامية. هذا الإرث التاريخي الكبير شكل - ومازال يشكل- حافزا قويا لأبناء هذه التيار ، شعروا ومازالوا يشعرون بضرورة الحفاظ على ما تبقى منه. فهناك إذن وعي كبير بهذا الإرث الضخم ، وهناك طموح يوازي هذا الوعي بضرورة استعادته ، ومعه لا يتوان بعض أبناء هذا التيار الإسلامي عن الإعلان بأنهم أحفاد الخلافة العثمانية التي تركت هذا الإرث التاريخي الكبير ، والذي ما يزال عالقا في ذاكرة كثير من رجالات التيار الإسلامي ، وما تزال تشهد عليه الأبنية العظيمة المنتشرة في كثير من مدن تركيا من مساجد وقلاع وقصور وأسوار. لقد شكل هذا الإرث مصدر انبعاث النهضة الإسلامية، والشعور الإسلامي داخل المجتمع التركي .

الملاحظة الثانية : تكفل زعماء الطرق الدينية وشيوخها بحمل المشاعر الدينية في عز الإصلاحات الكمالية ، وهاموا بها في مناطق وعرة لثلاث تلاحقهم آلة التعذيب والاضطهاد التي رافقت الإصلاحات ، وعندما استقرت الأوضاع وهدأت ، عادوا فأحيوها من جديد فيمن تبقى من مريديهم وأتباعهم .

الملاحظة الثالثة : عقب إقرار نظام التعددية ، وما استتبعه من عمليات تخفيف القيود المفروضة على التدين حصل انبعاث إسلامي ، أعقبه ظهور أحزاب خاطبت بصراحة المشاعر الدينية لدى هذا المجتمع للظفر بأصواته عند اقتراب كل استحقاق انتخابي .

بعد ذلك ظهرت أحزاب سياسية تبنت صراحة وعلنا هذه المشاعر ، وكانت المنظومة الإسلامية - أفكارا ومبادئ - مرجعيتها الأساسية .

الملاحظة الرابعة : عندما أخذ يطلق مصطلح التيار الإسلامي أو مصطلح الحركة الإسلامية بتركيا في الآونة الأخيرة فغالبا ما انصرف ذهن المتابعين صوب تجربة الأحزاب السياسية الإسلامية التي نالت حظا واسعا من اهتمام

أبناء الحركات الإسلامية في عالمنا العربي والإسلامي ومن غيرهم من المراقبين والدارسين، في حين لا تمثل هذه التجربة إلا مكوناً واحداً من مكونات التيار الإسلامي، ذلك أن جزءاً كبيراً من هذا التيار، أو من يعرفون بـ"الانتلجنسيا الإسلامية" في تركيا - على حد تعبير محمد نور الدين - لم ينخرط كلية وبطريقة مباشرة في الحياة السياسية، بل شكلت لوحدها مجموعات مستقلة أقرب ما تكون إلى مدارس فكرية وتربوية، اختلفت في طريقة تفكيرها وتحركها، ووسائل تفاعلها داخل الساحة التركية بمجتمعها ومؤسستها، وهي التي فضلنا أن نسميها بـ"الجماعات الإسلامية ذات البعد التربوي"، عوض تسمية "الطرق الصوفية الحديثة" (١٤)

الملاحظة الخامسة: وهي أنه في ظل عهد الدولة العثمانية لم يكن يسمع شيء اسمه التيار الإسلامي، إنما الذي كان معروفاً في ظل هذه الدولة هو اصطلاح "العثمانيون"، إلى جانب اصطلاح "المسلمون العرب"، و"مسلمو شمال إفريقيا". وفي مقابل هذه الاصطلاحات كان إطلاق اصطلاحات: "الأوروبيون"، و"الصلبيون".

إن أول اصطلاح سيدخل إلى قاموس التداول في أخريات الدولة العثمانية هو "المسلمون العثمانيون"، وقد ازداد شيوع هذا الاصطلاح مع صعود تيار الطورانية، بعد ذلك ستظهر اصطلاحات من قبيل ما ذكرت سابقاً وسيضعف تداولها عقب سقوط الدولة العثمانية بعد القضاء على الخلافة وإلغاء السلطنة.

انطلاقاً من هذه الملاحظات نعتقد أننا لسنا أمام حركة إسلامية وحيدة، بقدر ما نحن أمام حركات إسلامية - إن صح التعبير - موحدة في مرجعيتها ومنطلقاتها، ومختلفة في طرق تحركها ووسائل تفاعلها

وقد تبنت مصطلحين: المصطلح الأول اتخذته عنوان الكتاب وهو مصطلح "الإسلاميون" والمصطلح الثاني وهو مصطلح "التيار الإسلامي" فضلت استعماله في متن الكتاب، وأعتقد أنه مصطلح رحب، يسع للحديث داخله عن الحركات والتنظيمات والجماعات ذات التوجه الإسلامي.

ب- مكونات وعناصر التيار الإسلامي

١- الطرق الصوفية

لهذه الطرق جذور تاريخية ترجع إلى مئات السنين ، وظلت محافظة على وجودها بين أفراد المجتمع وطبقاته على الرغم من كل محاولات القضاء عليها .

رامت هذه الطرق حفظ العبادات الإسلامية ومعها حفظ التراث الإسلامي في نفوس الشعب التركي من خلال أشكال وطقوس دينية : أذكار وأوراد وأناشيد وابتهالات ، وعكفت طرق أخرى صوفية على تحفيظ القرآن للناس في بيوت شيوخها أو منازل خاصة أنشأها لهذا الغرض ، وبعضها الآخر اكتفى بالتعبير عن روحانيته بالشطح والدوران في أيام مخصوصة من الأسبوع وعند كل مناسبة دينية معينة ، واختصت كل فئة أو طريقة بلباس خاص بها ، يميزها عن الأخرى . لم تكن هذه الطرق الصوفية- التي سنعرض لبعض مكوناتها- بأتباعها ومريديها المنتشرين في مختلف ربوع تركيا مجرد حشود بشرية لا وزن لها داخل المجتمع التركي ، بقدر ما كانت مكونًا معتبرا حيث كانت لها مكانتها في ظل

الإمبراطورية العثمانية ، بحيث كان منها العلماء والقضاة والوزراء ، وقامت بدور مشهود في حرب التحرير في السنوات الأولى لتأسيس الجمهورية ، واحتفظت بدورها البارز في بحر "الإصلاحات" الكمالية التي رفضتها رفضا مطلقا. وإلى اليوم مازالت هذه الطرق تعد لاعبا فاعلا على مسرح الأحداث داخل المجتمع التركي.

شكلت الطرق الدينية جزءا من التيار الإسلامي في تركيا ، وعاملا مؤثرا وحاسما في ترجيح كثير من المعادلات ، وهي وإن لم تكن تتعاطى في معظمها للعمل السياسي المباشر انسجاما مع فلسفتها ورؤيتها لعملية التغيير والبناء ، إلا أن ذلك لم يمنعها من أن يكون لها دور بارز في الحياة السياسية التركية .

-الطرق الصوفية و"الإصلاحات" الكمالية:

مرت الطرق الصوفية جميعها ومعها باقي المسلمين في بحر "الإصلاحات" الكمالية - التي كان يروم أصحابها قطع دابر الهوية الإسلامية وباقي المظاهر المتعلقة بها - بمتابع ومحن شديدة ، وقبل أن نشير لهذا الأمر يجدر بنا القول بأن تعامل "الإصلاحات" الكمالية مع

الطرق الدينية مر بمرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى : تميز موقف الكمالين تجاه الجماعات والطرق الصوفية بالود والاحترام ، لأن الأمر كان يقتضي تحطيم الإسلام الرسمي أولاً . وخلال هذه المرحلة تعاون الكماليون بصورة كاملة مع الجماعات الصوفية ضد الخليفة ، وفي حرب الاستقلال استخدم مصطفى كمال قادة الجماعات الصوفية لتعبئة الجماهير للجهاد ضد الغزاة ، ولذا فان دستور ١٩٢٤م ترك الجماعات الصوفية حرة من دون أي قيود دستورية .

المرحلة الثانية : سن قانون جديد يقضي بحل هذه الجماعات ، وذلك حينما أيقن زعماء "الإصلاحات" الكمالية بأن الخطر الحقيقي الذي يهدد الدولة مأتاه ومنبعه هذه الطرق الصوفية . واستتبع عملية الحظر هذه إغلاق مقرات هذه الطرق ، ومنع أصحابها من القيام بأي نشاط في أي مكان ، فاضطرت إلى ممارسة نشاطاتها سرا على الرغم من موجة التشريد والنفي والتهجير التي تعرض لها كثير من شيوخها وأتباعها ، وكانت معاناة هذه الطرق جراء التدابير والإجراءات التي فرضتها

"الإصلاحات الكمالية" مريرة جدا . عند استقرار الوضع قامت بعض هذه الطرق بتكوين جمعيات للإنفاق على طلاب مدارس الأئمة والخطباء لتعويض النقص الذي حصل نتيجة اختفاء الدعاة بسبب الحن التي تعرضوا لها ، كما ظهرت طرق أخرى جديدة كرد فعل على الممارسات التي رافقت "الإصلاحات الكمالية التي استهدفت طمس الدين من المجتمع التركي ، من خلال طمس كل المظاهر الدالة عليه .

مع بداية الخمسينات بدأ حبل التضييق والحصار يخف على الدين وأهله من رجالات التصوف وغيرهم من الجماعات والأفراد ، وفي هذه الفترة أخذت العديد من هذه الطرق تخرج من سريتها، لتمارس نشاطاتها بشكل علني شيئاً فشيئاً ، ساعدها على ذلك تنافس الزعماء السياسيين على كسب أصوات أتباعها عند اقتراب الاستحقاقات الانتخابية ، بل إن بعض زعماء الأحزاب كانوا لا يترددون في أن يعلنوا أنهم أعضاء في الطريقة الصوفية الفلانية .

نتحدث في هذا الصدد إذن عن مجموعة من الطرق الصوفية ، منها القديمة ومنها الحديثة ، ومنها الذائعة الصيت الشاسعة الانتشار ، ومنها الذائعة الصيت القليلة الأتباع والمريدين -الطريقة النقشبندية أعرق طريقة في تركيا :

تعد الطريقة النقشبندية من أعرق الطرق الصوفية في تركيا ، وأكبرها وأوسعها انتشارا ، لها امتدادات في مجموعة من دول العالم الإسلامي ، مؤسسها هو محمد بهاء الدين النقشبندي الذي عاش في بخارى بين ١٣١٧/١٣٨٩ هـ ، وحمل الطريقة عنه إلى الأناضول أحد أتباعه وهو عبد الله السماوي في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، لتنتشر في مختلف أنحاء تركيا .

شارك النقشبنديون في كل الانتفاضات التي ووجهت بها إصلاحات كمال أتاتورك ، ومع إقرار نظام التعددية الحزبية عاودت النقشبندية نشاطها ، وعملت على تعزيز حضورها في أوساط أساتذة الجامعة وموظفي الدولة وأصحاب المهن الحرة. وهكذا صارت داخل النقشبندية ثلاثة تيارات يتزعم كل واحدة منها شيخ نقشبندي وهي:

التيار الأول : وضم فئة الحرفيين والتجار الصغار من الطبقة الوسطى .
التيار الثاني : وضم مجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال وزعماء بعض الأحزاب السياسية .

التيار الثالث : وضم الطبقة البسيطة من الناس من أهل المدن والقرى والأرياف

أما بالنسبة لمواقف تيارات النقشبندية السياسية

ففي البداية كانت النقشبندية تدعم حزب النظام الوطني ثم حزب السلامة الوطني عند تأسيسهما من طرف أربكان الذي كان نفسه نقشبنديا ، وبعد الانقلاب العسكري لسنة ١٩٨٠ تشردم النقشبنديون ، فانتمت الغالبية إلى حزب الوطن الأم عند تأسيسه عام ١٩٨٣ فيما أيد آخرون حزب الرفاه ، واليوم ما فتئنا نجد تيارات هذه الطريقة منقسمة في انتمائها بين هذا الحزب وذاك حسب ما تقتضيه مصلحة كل تيار من التيارات.

- طرق صوفية أخرى

وتوجد طرق صوفية أخرى إلى جانب الطريقة النقشبندية أقل منها انتشارا وأعضاء ، ويتعلق الأمر بالمولوية والتيجانية والقادرية والرفاعية والجراحية ، وهي طرق صغيرة الحجم بالمقارنة مع الطريقة النقشبندية ، لكنها هي الأخرى منتشرة في كثير من مناطق ومدن تركيا ، لها نشاطاتها الخاصة بها ، كما لها حضورها في دعم بعض الأحزاب دون أخرى

٢- الجماعات الإسلامية ذات البعد التربوي والفكري

وهي جماعات تأسست كرد فعل على "الإصلاحات" الكمالية التي هدفت إلى علمنة المجتمع وتغريبه من خلال مناهضة كل المظاهر الإسلامية. وقد ظهرت هذه الجماعات في أواخر الخمسينات وبداية الستينات ، ومنها على وجه الخصوص جماعة النور وتنسب إلى مؤسسها بديع الزمان سعيد النورسي. والجماعة السليمانية التي أسسها سليمان حلمي توهان ، الذي كان شيخا نقشبنديا. والجماعة الايشكيشيكية ، ومؤسسها هو حسن حلمي ايشيك (١٥) .

ما يميز هذه الجماعات الثلاث هي كونها حرصت على أن تستقل بخط فكري يميزها عن غيرها من باقي الطرق الصوفية ، وسنورد تعريفا مقتضيا عن كل جماعة من هذه الجماعات الثلاث .

أولا- جماعة النور تنسب الجماعة إلى الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي ، وتعد من أكثر الجماعات الإسلامية حضورا وتأثيرا في شرائح المجتمع التركي ، في الأرياف والمدن لم يشكل بديع الزمان النورسي الجماعة "النورجية" (١٦) في حياته أو لم يكن له دور في تنظيمها على شكل جماعة ، بقدر ما كان يشكل مرجعا فكريا لمجموعة من أتباعه الذين لمسا فيه صلاح الحال وقوة الإيمان. فقد اشتهر إضافة إلى علمه وتقواه وورعه بجهاده ضد الاحتلال الأجنبي ، وضد "الإصلاحات الكمالية" فيما بعد ، بعدما تفرغت لاجتثاث المظاهر الإسلامية من المجتمع. وليس غريبا أن بديع الزمان كان في أول أمره مساندا لكمال أتاتورك في إطار جمعية الاتحاد والترقي ، لكنه حينما اكتشف أن الشعارات التي كان تحملها الجمعية تهدف إلى غير ما هو معلن، قام ضدها،

فنال من جراء ذلك النفي والطرْد والتشريد
كباقي العلماء.

تأسست جماعة النور وتشكلت في شكل تنظيم بعد وفاة شيخها وزعيمها بديع الزمان سعيد النورسي ، حيث قام أتباعه بطبع رسائله المعروفة برسائل النور ، التي تشكل الأساس النظري والمعرفي للجماعة. ومع أن هذه الرسائل لا تحدد مواقف ولا أهدافا سياسية واضحة ، إلا أنها تحمل في طياتها رؤى وتصورات عميقة فيما يخص تدبير شؤون حياة الإنسان الدنيوية والأخروية ، ذلك أننا نلمس من كتابات الشيخ دعوته الصريحة إلى ضرورة أن يدرك الإنسان أن سعادته وحل مشاكله تكمنان في الارتباط الوثيق بالله لا غيره ، مؤكدا بذلك على البعد التربوي الذي كان يحث أتباعه على ضرورة ترسيخه وتعميقه باعتباره الأساس والمنطلق لأي عملية تغييرية فردية أو جماعية.

إن المسألة الأساسية التي يؤكد عليها أتباع بديع
الزمان النورسي هي الوصول إلى نظام حكم لا
يتدخل في شؤونهم ولا يمارس القمع والضغط
عليهم ، أما فيما يخص طريقة تعاملهم مع

مؤسسات الدولة فهم لا يرون مانعا من
الانخراط فيها والعمل من داخلها. ومما يؤكد
ذلك وجودهم في مجموعة من المؤسسات
العلمية من كليات ومعاهد وإدارات ووزارات
ومؤسسات اجتماعية واقتصادية.

وبخصوص نظرهم إلى السياسة تحديدا فهي تابعة من تصور شيخهم ، فقد كان موقفه تتحكم فيه ظروف معينة ، ففي بدايات حركيته يمكن القول أنه كان يمارس السياسة بطريقة غير مباشرة ، دل على هذا الأمر انخراطه في حملة مواجهة الاحتلال من خلال نافذة جمعية الاتحاد والترقي قبل أن ينقلب عليه أصحابها ، وبعد فترة نفيه سيؤطر سلوكه من خلال مبدأ كان كثيرا ما يردده وهو قوله - أعوذ بالله من الشيطان والسياسة- لكن في
المرحلة الأخيرة من حياته دخل المعترك
السياسي ، لا من أجل تكوين حزب سياسي
بقدرما من أجل إبعاد حزب الشعب
الجمهوري عن الحكم ، دون أن يعني ذلك
اعتقاده في صلاح الأحزاب الأخرى ، مستنيرا
بالقاعدة الفقهية : " درء المفسدة مقدم
على جلب المصلحة"

اتبع تلامذة بديع الزمان النورسي هذه القاعدة في دعمهم للحزب الديمقراطي في بداية الانفراج السياسي ، حيث أدلوا بأصواتهم لهذا الحزب في انتخابات ١٩٥٠ - ١٩٥٤ - ١٩٥٧

إن فكرة عدم تفضيل تلامذة بديع الزمان النورسي الدخول للمعترك السياسي من خلال تأسيس حزب سياسي أي تحويل جماعتهم إلى حزب أمرا غير عام كانت تأخذ به جل الفرق التي تنتسب للشيخ بديع الزمان النورسي ، والتي بلغت اثنا عشر فرقة ، فقد اختلفت هذه الفرق فيما بينها في نسبة تقدير هذا الأمر . فقسم كبير من هذه الفرق اتجه إلى طبع الرسائل وتوزيعها ودعوة الناس إلى مفاهيمها ، وتأسيس مدارس تربوية وتعليمية حرة في مستوى جيد جدا داخل تركيا وخارجها ، يستقطبون لها أجود الطلاب ، ويسهرون على تأطيرهم وتعليمهم . حتى اذا ما أصبحوا أطرا ، انتفعوا وانتفع مجتمعهم من خبراتهم ، توطر هذا القسم فرقة فتح الله غولان المنفي حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية . وقسم آخر منهم اكتفى بتلقين أفكار شيخهم لأتباعهم . وقسم آخر انخرط مع بعض الأحزاب السياسية .

والى جانب هذه الفرق هناك فرق أخرى لا تفتأ تعلن انتسابها لبديع الزمان النورسي وأعني بذلك جماعة " بني نسل " وجماعة " دعوى " حيث تبنت هذه الجماعات أو الفرق منهجا آخر ادعت نسبته لفكر الشيخ بديع الزمان النورسي .

ثانيا- الجماعة السليمانية :

وهي جماعة اتصفت بالتشدد والراديكالية في معارضتها لأتاتورك ولإصلاحاته ، وللنظام العلماني عموما ونمط الحياة الغربية التي أريد للمجتمع التركي الدخول في أتونها . وتنتشر داخل تركيا وخارجها في أوروبا الغربية ولا سيما في ألمانيا . دخلت الجماعة السليمانية منذ تأسيسها في صراع مع رئاسة الشؤون الدينية التي لا تعتبرها ممثلة للإسلام . ويعلن أتباعها وكذا شيوخها أنهم مدركون حقا لحقيقة الصراع ، ولذلك يدعون فئات المجتمع التركي إلى الالتحاق بجماعتهم .

يولي زعماء الجماعة السليمانية أهمية للمجال الثقافي ، وهم تبعاً لذلك يملكون مراكز ثقافية في أكثر مدن تركيا ، كما عملوا على تأسيس

مؤسسات موازية للمؤسسات الدينية التي تشرف عليها الدولة.

تتصف الجماعة السليمانية بالانضباط الصارم لأعضائها ، فهم خلافا للنقشبنديين و الجماعة النور يتحركون ككتلة واحدة أو جسم واحد في مجالات عدة.

أما في الجانب الاقتصادي فتتميز الجماعة السليمانية بمصادرها ومواردها الاقتصادية المهمة عبر مشاريعها التجارية المتعددة ، وهذه ميزة غالبية الطرق الصوفية ، أما بخصوص الولاءات السياسية لهذه الجماعة الدينية فتتوزع بين مجموعة من الأحزاب اليمينية

ثالثا- الجماعة الاشيكشيكية :

وهي جماعة ظهرت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات أسسها ضابط متقاعد من الجيش ، تعرف باسم "جماعة تركيا" نسبة إلى صحيفة "تركيا" التي يصدرونها. وتعتبر الجماعة في الأساس أحد أذرع النقشبندية ، وتصنف بكونها من الجماعات "الغلاة" داخل تركيا تشبه جماعة الأحباش في لبنان ، تعادي هذه الجماعة الفكر الحركي وأهل السنة ، وتعد من هو خارج عنها من أهل البدع والضلال

تولي الجماعة أهمية بالغة للتجارة ، حيث يملك أتباعها كبرى الشركات ، ولهم محطة تلفزيون ، ومجلات أسبوعية وشهرية خاصة بكل القطاعات والفئات . أما فيما يخص مواقفهم السياسية فقد كانوا يساندون منذ مدة حزبي الوطن الأم والطريق المستقيم ، واليوم ما فتئوا يميلون بأصواتهم إلى الحزب الذي يملك فرصة الوصول للحكم ، حتى يقدم لهم خدمات

٣- الجماعات الإسلامية ذات البعد الحركي ويتعلق الأمر بجماعة أو بحركة الرأي الوطني "ملي كوروش"

أ- لمحة عامة عن حركة الرأي الوطني "ملي كوروش"

لم يكن للطرق الصوفية والجماعات الأخرى في بدايات ظهورها العلني ، مفهوم واضح للفكرة الإسلامية في الدولة ، ولذلك لم تكن ترى مانعا من مساندة هذا الحزب أو ذلك خاصة الذي يساهم في توسيع نشاطاتها ، وهذا الوعي بهذه الفكرة سنجده عند دعاة العودة إلى الدين من أبناء التيار الإسلامي ممن سمحت ظروفهم بالالتقاء ببعض التنظيمات الإسلامية

العالمية ، وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين بمصر. ومن بين هؤلاء المهندس نجم الدين أربكان ، الذي يمكن اعتباره من المؤسسين لحركة الرأي الوطني التي لم تكن حينئذ مشكلة في تنظيم ذا هيكل قائم معترف به من طرف الدولة التركية - وحتى اليوم- ، بقدر ما كانت تصورا حمله نجم الدين أربكان إلى الساحة التركية ، فطوره مع بقية إخوانه إلى أن اكتمل بنيانه ، فانطلق من خلال فضاءات جمعية كان يسمح بها دستور البلاد العلماني. اشتغلت حركة الرأي الوطني من خلال واجهات عدة ، شكلت كل واجهة تنظيما قائما بنفسه ، فهناك التنظيم الشبائي والتنظيم النسوي والتنظيم العمالي والتنظيم السياسي وقد أحرز التنظيم السياسي على أولوية خاصة، واعتبر الإطار الذي تبلورت فيه التجربة السياسية بأحزابها كلها ، كما نال حصة الأسد في اهتمامات مؤسسي الحركة تنظيرا وممارسة ، لاعتقادهم بأنه مدخل تغييري هام ، تتجاوز أهميته باقي المداخل التغيرية الأخرى وإذا كانت بعض الحركات الإسلامية في تجارب عديدة في بلدان العالم الإسلامي قد عنت عناية خاصة بالمداخل التغيرية الأخرى

كالمدخل التربوي والمدخل الفكري والمدخل الثقافي ، واعتبرتها اللبنة الأولى التي يتأسس عليها المدخل السياسي والمدخل الاجتماعي ، فإن تجربة حركة الرأي الوطني التي قادها نجم الدين أربكان ، وانسجاما مع خصوصية البيئة التركية اعتبرت المدخل السياسي بوابة المداخل الأخرى ، وهو الأقدر على أن يوفر لهذه المداخل شروطا أكبر للفعل والتحرك ، ويضمن لها ظروفا أحسن للبقاء والاستمرارية ، دون أن يعني ذلك انتفاء الاهتمام بباقي المداخل الأخرى.

ساهمت في تبلور هذا التصور عدة شروط أهمها البيئة التربوية التي توفرت للحركة والتي هيأتها الطرق الصوفية ، حيث شكلت مجالس وحلقات هذه الطرق محاضن إيمانية وتربوية لأبناء المجتمع عامتهم وخاصتهم. وحينما بدأ زعماء هذه الحركة يبلورون تصوراتهم حول طرق الاشتغال في المجال التربوي وجدوا هذه الأرضية التربوية الخصبة التي هيأتها الطرق الصوفية ، فلم يكن في وسعهم إلا الانطلاق من هذه الأرضية التربوية التي وفرت مخزونا إيمانيا كبيرا. ونكاد نقول : إن المنطلق الأول لحركة الرأي الوطني وتجاربها

ب- محاولات تكوين أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية

لقد شكل إقرار نظام التعددية الحزبية سنة ١٩٣٨م مؤشرا هاما في بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الدين والدولة في المجتمع التركي في اتجاه يمكن أن نقول عنه "اتجاه تصالحي" ، فحدث أن فتحت مجموعة من الأحزاب أذرعها لاستقبال أبناء التيار الإسلامي ، والمفارقة أن الحزب الحاكم -حزب الشعب الجمهوري - الذي كان مترعما للإصلاحات الكمالية ، وكان بعض قياديه يتميزون بفكر ليبرالي ، ولا يحملون عدا كليا للمظاهر الإسلامية ، كان هذا الحزب سباقا للانفتاح على هذا التيار ، فغير من مفهوم العلمانية التقليدي الذي رفعه منذ عشرين عاما ، واعتبر في إحدى مؤتمراته بأن الدين غذاء روحي للمجتمع وأقر بموجب ذلك عام ١٩٤٧ إجراءات منها : إقامته دورات لتخريج الأئمة والوعاظ ، فتحه كلية الإلهيات بأنقرة ، وإدخاله الدين كمادة اختيارية في صفوف المرحلة الابتدائية ، وتسهيله الذهاب إلى الحج للراغبين من الأتراك .

السياسية فيما بعد هو هذا المخزون التربوي الذي وفرته محاضن وحلقات هذه الطرق . وهذا التوجه نحو استيعاب الحركة الإسلامية التركية للأرضية التربوية التي وجدتها راسية داخل مجتمعها يختلف عنه توجه تجربة الحركات الإسلامية في كثير من الأقطار العربية حيث انصرفت عنها أي عن الأرضية التربوية التي وجدتها في كنف مجتمعها إلى اقتراح بدائل تربوية جديدة خلقت في بدايات تأسيسها صداما عنيفا أدى إلى نفور المجتمع من هذه الحركات ، ولم يتطبع معها إلا في فترات متأخرة .

هكذا سعت حركة الرأي الوطني التركية إلى الانطلاق من هذه الأرضية نحو بناء صرح ممارستها السياسية انطلاقا من المنظومة الإسلامية التي كان كثير من زعمائها يؤمنون بها ، لكن من المفيد ذكره أن محاولة زعماء حركة الرأي الوطني نحو بناء ممارسة سياسية انطلاقا من المرجعية أو المنظومة الإسلامية كانت مسبقة بمحاولات أخرى قام بها ضباط عسكريون متقاعدون.

سمح هذا القدر من الانفراج الذي شهدته الحياة السياسية عقب إقرار نظام التعددية بقيام محاولات أولى لتكوين أحزاب تتبنى مباشرة المشاعر والمظاهر الإسلامية ، (ففي ١٩ يوليو ١٩٤٦ قام كل من نجمي كوناك ، ومصطفى أوزبك بتشكيل حزب حماية الإسلام، فقامت قيادة الأحكام العرفية بإغلاق هذا الحزب في ١٢ شتنبر (سبتمبر) من نفس السنة بحجة أن الحزب قد اتخذ من الدين أداة سياسية. وفي ٨ يوليو ١٩٤٧ قام جواد رفعت أتيل خان المعروف بعدائه لليهود وللصهيونية ، وهو جنرال سابق بالجيش التركي مع بعض زملائه بإنشاء حزب المحافظين ، وذكر في لائحته أنه يعتمد على الأسس الإسلامية في برنامجه ، فأغلقت السلطات التركية هذا الحزب قبل أن يبدأ نشاطه ، ثم قام المارشال فوزي جاقماق- وكان يعد أحد أدوات كمال أتاتورك المعتمد عليهم في السيطرة على الجيش وباقي مقاليد وشؤون البلاد- بإنشاء حزب يميني بروح إسلامية في ٢٠ يوليو ١٩٤٨ حمل اسم حزب الأمة ، ونصت لائحة هذا الحزب على احترامه لعادات البلاد ، وأعرافها ، واحترام الدين ، إلا أن الدولة ألغته عام ١٩٥٣ بحجة

أنه حزب ضد النظام الجمهوري الذي أسسه كمال أتاتورك (١٧) .

ولئن فشلت المشاعر الإسلامية في البداية في أن تجد مسلكا لها في ظل حزب سياسي معترف به قانونيا فإنها في المقابل - وبسبب ضغطها- قد كسبت اعترافا من لدن زعماء "الإصلاحات" الكمالية الذين "حاولوا إفهام الرأي العام التركي أن إصلاحاتهم ليست بصورة مباشرة ضد الإسلام ، وأن الغاية من سياستهم هي وضع نهاية لسلطة العلماء وتأثيرهم ، واصفين إياهم بالرجعي.

ونتيجة لذلك فقد اتخذت حكومة حزب الشعب الجمهوري عدة قرارات لصالح الدين، منها قرار حكومة اينونو بالسماح بتدريس الدين في المدارس" (١٨)

والملاحظة التي تثير الانتباه هي أن المؤسسة العسكرية التي تخرج منها من استأنفوا قيادة عمليات العلمنة في أواخر الدولة العثمانية ، هي نفسها قد تخرج منها من كانوا في طليعة المنادين بإعادة الاعتبار لهوية المجتمع التركي الإسلامية ، من خلال محاولاتهم الحثيثة تأسيس

أحزاب ذات مرجعية إسلامية. ويبقى الفارق فقط في كون عملية الاستمرار في الدعوة إلى إعادة الأسلمة داخل المجتمع التركي ستتكفل بها النخبة المدنية من أبناء التيار الإسلامي، عكس ما حصل مع عملية العلمنة ، التي كان من طليعة المؤسسين لها مثقفون من النخبة العثمانية ، أمثال نامق كمال وضياء باشا ، لكن الذين استمروا في حمايتها ضباط وجنرالات المؤسسة العسكرية كما سلف الذكر

ج- احتضان الأحزاب السياسية للكتلة الإسلامية

لم يمنع فشل المشاعر الإسلامية في إيجاد منفذ لها من خلال تكوين حزب ذو مرجعية إسلامية من انتهاج سياسة الانخراط في حزب قائم لعلها تستطيع من خلاله التعبير عن أفكارها وطموحاتها ، وسيتحقق الأمر بشكل واضح مع الحزب الديمقراطي الذي يعد أول حزب معارض لحزب الشعب الجمهوري ، وكان زعيمه آنئذ عدنان مندريس ، الذي عرف بفكره الليبرالي ، وتحاشيه المعادة الصريحة للمشاعر الإسلامية.

وجاءت انتخابات ١٩٥٠م لترجح كفة الحزب الذي شكل الدين عنصرا قويا في مشاريعه ومطالبه وإصلاحاته ، وقد كان الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس أكثر الأحزاب تمسكا ومطالبة بهذه الإصلاحات ، ومع هذا الحزب سنشهد عودة الإسلام إلى الحياة التركية - شملت تقريبا فترة الخمسينات- عبر مجموعة من الإجراءات سمح بها مندريس أثناء وجوده على رأس السلطة ، من مثل سماحه برفع الآذان باللغة العربية ، وإلغاء الحظر على البرامج الدينية ، وتشريعه دروس الدين في المرحلة المتوسطة ، وبناء المساجد ، ومنحه الصفة القانونية لمعاهد الأئمة والخطباء. وفي المقابل رفض ظهور أي حزب ذي مرجعية إسلامية خوفا من أن يسحب منه القطاع الإسلامي العريض الذي كانت تتشكل منه القاعدة الشعبية لحزبه ، كما كان حرصه شديدا على تحقيق توازن بين النزعتين الإسلامية والعلمانية .

وإلى جانب حمايته للنزعة العلمانية قام ببعض الإجراءات المهمة ، لكنها لم تكن لتشفع له أمام حماتها وغلائها الذين لم يطبقوا عودة المظاهر الإسلامية بشكل واضح للحياة

التركية، فكان أول انقلاب عسكري في تاريخ تركيا في ماي ١٩٦٠م تحت عنوان " حماية العلمانية " ، وأعدم على إثر ذلك عدنان مندريس.

د- حركة الرأي الوطني والممارسة السياسية
١- حركة المستقلين ، وبداية التجربة السياسية الإسلامية

عقب الانقلاب العسكري لسنة ١٩٦٠م سادت حالة من الهدوء السياسي استتبعها صدور الإجراءات التشريعية الجديدة التي سعت إلى توفير قدر لا بأس به من حرية الحركة والتنظيم ، وكانت من أهم غاياتها امتصاص حالة الاحتقان السياسي الذي خيم على الساحة السياسية التركية عقب الانقلاب. فتكونت في تلك الفترة أحزاب من أبرزها حزب العدالة الذي عد امتدادا للحزب الديمقراطي ، وكان زعيمه سليمان ديمريل . وقد قدم نجم الدين أربكان ، أحد أعمدة حركة الرأي الوطني ترشيحه باسم هذا الحزب في مسقط رأسه بقونية في انتخابات عام ١٩٦٩ ، لكنه رفض ، فخاض الانتخابات مستقلا ، حيث فاز في محافظة قونية ، كما فاز

أصدقاء له آخرون في محافظات أخرى ، فكونوا جميعا داخل البرلمان كتلة موحدة سميت بحركة المستقلين المسلمين .

شكل فوز نجم الدين أربكان مدخلا نحو محطة هامة وتاريخية في سياق التجاذب بين العلمانيين والإسلاميين ، تزامن ذلك مع ازدهار الكتابات الداعية لاقامة دولة إسلامية، وفي الوقت نفسه ازدادت المشاعر الإسلامية ظهورا على ساحة المجتمع ، توجت بتأسيس نجم الدين أربكان لأول حزب ذو مرجعية إسلامية وهو حزب النظام الوطني ، الذي شكل الواجهة السياسية لحركة الرأي الوطني ، والتي لم تكن بعد قد تشكلت في تنظيم معين مسموح له بالقيام بأنشطته بشكل قانوني .

هكذا إذن ستعرف حركة الرأي الوطني انطلاقة فعلها السياسي وبشكل قانوني مع تأسيس أول حزب يستمد مرجعيته من الإسلام ، ويعمل في إطار ما يسمح به دستور الدولة العلماني ، وهو حزب النظام الوطني سنة ١٩٧٠م ، وسيتبعه تأسيس أحزاب أخرى مثلت توجهين للتجربة السياسية الإسلامية ،

توجه قديم وبدايته هي حزب النظام الوطني ، وهو مستمر لحد الآن من خلال حزب السعادة، وتوجه جديد : ويمثله حاليا حزب العدالة والتنمية وهو الذي يقود الحكومة حاليا .

الأصيل - فطرة الله- حتى يستقيم أمرهم ويتخلصوا من عقدهم .

إن حزب النظام الوطني لا يشبه الأحزاب الأخرى ، فجميع الأحزاب تقوم على أساس التسلط وشهوة الحكم ، ونحن نقوم على أساس جديد وهو ابتغاء مرضاة الله والعمل في سبيل الوطن (١٩) .

٢- تجربة حركة الرأي الوطني السياسية في ظل أحزاب مستقلة

أ- أحزاب التوجه القديم للتجربة الإسلامية السياسية

- حزب النظام الوطني :

تأسس هذا الحزب عام ١٩٧٠م ، بدعم من التجار والحرفيين في منطقة الأناضول ، وتوسع إشعاع الحزب في مدة قصيرة ، وبوجوده ستدخل إلى الساحة السياسية التركية مفاهيم وطروحات جديدة وردت في ثنايا الأحاديث والخطب التي كان يلقيها زعماء الحزب وعلى رأسهم نجم الدين أربكان ، كما كان يؤكد في أفكاره على مجموعة من النقاط من بينها (عاش الناس أربعين سنة والقوى الخارجية المؤثرة تحاول إبعادهم عن محورهم الحقيقي إلى محور غريب ، فوقع الناس في ضيق وعنت ، ولا بد من إرجاع الناس إلى طبيعتهم ومحورهم

وفي إحدى تجمعات الحزب أبرز نجم الدين أربكان أهمية الإصلاحات الدستورية التي تقتضيها المرحلة بقوله : ("في رأينا أن التوضيح المهم الأكثر ملائمة لجعل الدستور دستورا ديمقراطيا ، لا بد من مواد دستورية مناسبة قبل تحديد الحركات وحقوق الفكر والمعتقد ، وهكذا من الممكن إيجاد مناخ للتطبيقات الحالية والتي لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للدستور، وفي مثل هذه الحالة على المرء أن يتكلم عن وجود فكر الحرية والمعتقد ، وأن دولتنا وجدت لتسعى وتنمو ، ومن ثم تأخذ مكانتها بين الأقطار الحضارية في العالم") (٢٠)

كانت مسألة الإصلاح الدستوري أول مطالب حزب النظام الوطني نظرا للأهمية التي تكتسيها

في إحداث أي عملية تغييرية. لقد بدأ نجم أربكان بالدعوة إلى ضرورة تفعيل بعض بنود الدستور وفصوله ، واعتبر "أن النظام الديمقراطي لا يعد ديمقراطيا بدون الحقوق وحرية الفكر والمعتقد ، وكان يقصد من وراء إشاراته هذه إيجاد الحرية التامة لاستخدام الأفكار الإسلامية ، وقد فسرت كل من صحيفتي "جمهوريت" و"ملليت" العلمانيتين تصريحات وأقوال أربكان بأنها ذريعة لاستخدام الدين لأغراض سياسية" (٢١)

لم يدع حزب النظام الوطني إلى إحداث تغييرات جذرية في نظام الجمهورية ، كما لم يدع إلى قيام جمهورية أو دولة إسلامية بدل النظام الجمهوري ، بقدر ما شكلت مطالبه الحد الأدنى من الشروط التي ينبغي توفرها لكي تتحقق الممارسة الديمقراطية الحقيقية. وبالرغم من بساطة هذه المطالب فقد أثارت حفيظة حماة العلمانية الكمالية ، فكان مصير الحزب هو حله وحظر نشاطاته نهائيا في ٢١ مارس ١٩٧١ بقرار من المحكمة الدستورية ، بدعوى أن نشاطات الحزب معادية للعلمانية. وقد جاء في قرار محكمة أمن الدولة العليا ما يلي (٢٢) :

- إن المبادئ التي قام عليها الحزب وتصرفاته فيما بعد تخالف مبادئ الدستور التركي .
- عمله على إلغاء العلمانية في البلاد ، وإقامة حكومة إسلامية .

- قلبه جميع الأسس الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تقوم عليها البلاد .
- عمله ضد مبادئ أتاتورك -قيامه ببعض التظاهرات الدينية

-حزب السلامة الوطني :

عرفت السياسة الداخلية التركية هزة سياسية جراء الأحكام العرفية التي فرضها الجيش في نهاية سنة ١٩٧١ ، وسبقت هذه الأحكام إرساله - أي الجيش - رسالة لحكومة سليمان ديمريل تتضمن تحذيرات وشروطا تطالب الحكومة بالقيام بها ، وقد أعقبها تقديم سليمان ديمريل استقالته آنذاك ليتولى الجيش تسيير البلاد .

وبعد أن ساد جو من الهدوء السياسي قام نجم الدين أربكان بلم شعث حزب النظام الوطني فأسس سنة ١٩٧٢ حزبا سياسيا جديدا أطلق عليه اسم " حزب السلامة الوطني " ، فضل

السلامة- تركيا لأول مرة في مؤتمر القمة الإسلامي سنة ١٩٧٤ .

إلا أن هذه الحكومة سرعان ما حلت بسبب الأزمة القبرصية التي كان فيها حزب أربكان وشريكه في الائتلاف الحكومي يدعمان إعلان استقلال الحكومة الاتحادية القائمة في الجزيرة استقلالا تاما ، وهو الرأي الذي عارضته أحزاب أخرى .

وفي الانتخابات العامة التي أجريت في يونيو ١٩٧٧ لم يحصل الحزب إلا على نسبة ٥٦.٨% من الأصوات فمثل في المجلس الوطني فقط بـ ٤٢ مقعدا ، ويعزى هذا الانخفاض إلى انشقاقات في صفوف الحزب أدت إلى استقالة عناصر من جماعة النور من الحزب. ويرجع هذا الانشقاق أو الاستقالة الجماعية لأعضاء جماعة النور إلى الائتلاف الحكومي الذي أبرمه الحزب، حيث كان جناح جماعة النور داخل الحزب يعارض هذا الائتلاف بينما كان الجناح النقشبندي وعلى رأسه أربكان يؤيده ازداد نشاط حزب السلامة الوطني وقوي خلال فترة السبعينات ، ورافق ذلك انتشار المظاهر الإسلامية في تركيا من قبيل : توسع

أربكان ألا يكون زعيمه السياسي ، وبقي ففي الخلف يدبر أمره. وقد استطاع في مدة ثمانية أشهر من تأسيسه أن ينظم قواعده ، ساعده في ذلك التعاطف الكبير الذي لقيه من الرأي العام المحلي انطلاقا من كونه الحزب الوحيد الذي كان ينادي بأهمية الأخلاق الدينية والمواقف المعنوية. كما أكد الحزب في فقرات من قانونه الداخلي على مبدأ العلمانية ، واعتبرها ضامنة لحرية الفكر والضمير ، وهي تقف حاجزا أمام الخصومات والنزاعات بين الفرق المختلفة بطريق مباشر أو غير مباشر ، بشرط أن لا تصبح وسيلة لقمع أولئك الذين يفكرون ويؤمنون بمعتقدات مختلفة .

تعد خطوة تشكيل حزب السلامة الوطني إلى جانب حزب الشعب الجمهوري اليساري التوجه ، حكومة ائتلافية سنة ١٩٧٤ من أبرز الخطوات التي قام بها الحزب ، والتي أوجت بتجاوز التيار الإسلامي والتيار العلماني مرحلة الخصومة والعداء إلى مرحلة الانفتاح على بعضهما البعض ، حيث كان نصيب حزب السلامة الوطني ثمانية عشر وزيرا ، وبفضل جهود أربكان من خلال هذه الحكومة مثّل وزير الداخلية - وهو آنذاك من حزب

المدارس الإسلامية التي أصبحت تضم حوالي ١٠ % من طلاب المرحلة الثانوية ، وانتشار الصحافة ذات التوجه الإسلامي من خلال صدور مجموعة من الجرائد والمجلات ، كما أنه وتحت تأثير حزب السلامة أصدرت رئاسة الشؤون الدينية بيانا أكدت فيه على دعوة المرأة التركية إلى الحجاب. وكانت للحزب مواقف كبيرة فيما يخص السياسة الداخلية والأمنية للبلاد ، ومن بينها معارضته الشديدة لاستخدام أمريكا لقواعدها في تركيا في حل قضية الرهائن الأمريكيين الذين تم احتجازهم في السفارة الأمريكية بطهران. كما كان للحزب دور من خلال ائتلافه مع حزب أجاويد في إسقاط وزير خارجية حكومة سليمان دمريل زعيم حزب العدالة آنذاك بعد تأكدهم من تورط الوزير في توثيق علاقات تركيا مع إسرائيل وبالاقتصاديات الغربية .

الحزب في مدينة قونيا قبل يوم واحد من طرد وزير الخارجية ، وما رافق هذا الحشد الكبير من شعارات وهتافات ضد كمال أتاتورك وضد الكيان الصهيوني .

كل هذه الحثيات عجلت بالانقلاب الذي قام به الجيش سنة ١٩٨٠ ، والذي أعقبه مباشرة قرار بحظر جميع الأحزاب السياسية واعتقال قادتها وزعمائها وتقديمهم للمحاكمة، وقد حوكم قادة حزب السلامة الوطني بمجموعة من التهم ، منها أن فقرات من خطابات حزب السلامة الوطني ألقاها أربكان وأعضاء آخرون من حزبه - مضبوطة التواريخ والأمكنة- تبطن تهديدا لثوابت الدولة الكمالية، إضافة إلى شعارات استخدمت في اجتماعات الحزب تتوعد بالقضاء على العلمانية .

عموما يمكن القول بأن حزب السلامة الوطني وخلال الفترة الزمنية القصيرة التي برز فيها استطاع أن يدخل بعض التغييرات في السلوك السياسي التركي. وهكذا ارتبط اسمه واسم نجم الدين أربكان بالتيار الإسلامي في تركيا ، وأصبح الحالة الأكثر شيوعا في إطار الرأي

شعرت المؤسسة العسكرية من خلال الخطوات الحثيثة التي قام بها الحزب بتعاظم دوره ، وأن من شأن هذه الخطوات مجتمعة أن تقوض سياسة الأمن الداخلي للبلاد. يضاف إليها ذلك التجمع الكبير والحاشد الذي نظمته

العام التركي خلال تلك الفترة وما بعدها.

-حزب الرفاه

أسسه المحامي علي توركان في يوليو ١٩٨٣ بموجب قانون الأحزاب الجديد الذي أعقب الانقلاب ، حيث تضمن هذا القانون شروطا كثيرة ، لم تكن مانعة من تكوين حزب ذي مرجعية إسلامية بتنسيق مع زعامات حزب السلامة المحظور. وبعد رفع الحظر عن نشاط زعماء الأحزاب وعلى رأسهم زعماء حزب السلامة الوطني ، عاد نجم الدين أربكان إلى زعامة حزب الرفاه في أكتوبر من عام ١٩٨٦. وتزامنت الفترة الأولى من تأسيس هذا الحزب مع عودة الروح للحياة السياسية بعد الانقلاب العسكري .

وكانت النشاطات الإسلامية أكبر مستفيد من ذلك ، حيث استعادت عافيتها وبريقها ، وبصفة خاصة بعد أن بدأ حزب الرفاه يقوم بأنشطته في مجموعة من المدن التركية ، والمحافظات الكبرى ، ومع النفس الجديد بدأت بعض الجماعات الإسلامية والطرق الصوفية ، وعلى رأسها النقشبندية والقادرية في التوسع والانتشار من جديد ، يضاف إلى ذلك ازدياد

قوة النشاط الإسلامي في المدارس والمعاهد الدينية مثل مدارس الأئمة والخطباء وفروعها المنتشرة في عدد من المحافظات التركية ، واتسع عدد المتدينين بشكل واسع في كليات الإلهيات والجامعات التركية عموما. واستمر الوضع حتى فترة استلام **ترغوت أوزال** عن حزب الوطن الأم السلطة ، وهو من شخصيات الحزب الذين كانوا **يبدون تعاطفا كبيرا مع التيار الإسلامي** ، وبوجوده على رأس السلطة ستزداد النشاطات والمظاهر الإسلامية بروزا وظهورا داخل المجتمع التركي.

خاض حزب الرفاه الانتخابات البلدية عام ١٩٨٦ وحاز على ما يناهز ٧٧٨ ألف و ٦٢٢ صوتا. لكن رفع الحظر على نشاط الزعماء السياسيين ، وعودة أربكان إلى زعامة الحزب جعلته في الانتخابات العامة النيابية لعام ١٩٨٧ يستعيد قوته بل يتجاوزها بكثير ، فحصل على ما يفوق مليون صوت بنسبة ١٦.٧% ، أي ما يساوي ٢١ عضوا في البرلمان . وفي انتخابات ٢٠ أكتوبر ١٩٩١ النيابية العامة، خاض الحزب المعركة بالتحالف مع أحزاب أخرى وحقق الائتلاف نجاحا كبيرا ،

وقارب عدد نوابه بعد هذه الانتخابات الأربعين نائبا.

وفي الانتخابات البلدية العامة لسنة ١٩٩٤ سيحتل الحزب المركز الثالث بنسبة ١٩.٠٧% في حين تراجعت نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الأخرى بما فيها التي كانت تشكل معه الائتلاف ، ولأول مرة فاز الرفاه برئاسة أهم بلديتين في تركيا وهما بلديتا استنبول وأنقرة فضلا عن بلديات أربع مدن كبرى و٢٢ بلدية في المدن ، و٢٢ مركز قضاء و٢٠٣ بلديات في القرى.

استطاع حزب الرفاه أن يحقق مكاسب هامة للتيار الإسلامي على عدة مستويات ، وخاصة على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي، لكن أهم مستوى كانت بصمات الحزب فيه واضحة وبارزة هو المستوى السياسي. ولعل أبرز حدث هو تشكيل الحزب لحكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر ، حيث أصبح نجم الدين أربكان رئيسا للوزراء. وهكذا ولأول مرة في تاريخ التيار الإسلامي يصل أحد كوادره وزعمائه إلى

قمة الهرم السياسي في دولة علمانية، وكان ذلك سنة ١٩٩٦

وقد جاء هذا التتويج ثمرة لجهود كبيرة قامت بها التجربة السياسية الإسلامية. وبقدر ما كان هذا الحدث تاريخيا بكل معنى ، انتهجت له مجموعة من الجهات الإسلامية ، التي اعتبرت هذا الانتصار شيئا مهما ورصيда نوعيا يضاف إلى التجربة الإسلامية العالمية ، بقدر ما كان بالنسبة لخصوم التيار الإسلامي الحدث المفاجأة أو الحدث الصاعقة ، تناقلته وسائل الإعلام الداخلية والخارجية بامتعاض شديد .

لقد استطاعت الحكومة في الفترة التي كان على رأسها نجم الدين أربكان أن تحقق للمجتمع التركي مكاسب هامة في كثير من الجوانب لم تحققها الحكومات السالفة. ولم تكن هذه المكاسب والامتيازات التي تحققت لترضي التيارات العلمانية والمؤسسة العسكرية التي رأت في مبادرات نجم الدين أربكان تهديدا وتقويضا لـ "ثوابت" الدولة ، فكان منهم التهديد المبطن عبر الرسائل الشفوية المعلنة أو من داخل الغرف والمؤتمرات المغلقة كي يترك الرفاه الحكم وإلا..؟ وبعد تزايد التهديدات

العسكرية فضل نجم الدين أربكان أن يفوت الفرصة على محاولات توجيه ضربات مؤلمة ومؤثرة لمسيرة التجربة السياسية خصوصا ولتجربة التيار الاسلامي داخل تركيا عموما ، مثلما حدث في فترات سابقة ، فقد استقالة حكومته مجبرا في يونيو ١٩٩٧ بعد عام واحد من الحكم الائتلافي.

ولم تكتف المؤسسة العسكرية بانقلابها الأبيض الذي أجهض هذا الائتلاف بل استصدرت قرارا بمنع الحزب سنة ١٩٩٨ بعضا القانون ، وحكمت على زعيمه نجم الدين أربكان بعدم مزاوله النشاط السياسي لمدة خمس سنوات وبهذا **الانقلاب الأبيض** الذي قامت به المؤسسة العسكرية على مسار الديمقراطية يمكن القول بأنها قد اختارت انتهاج أسلوب جديد غير أسلوب الانقلابات العسكرية سيلا لقمع التيار الإسلامي واعاقة تقدمه وانتشاره ، ويتعلق الأمر بتسخيرها لوسيلة "القضاء" الذي أصبح الحل السحري البديل لسينوريوهات الانقلابات العسكرية السابقة .

-تضييقات أعقبت تجربة حزب الرفاه في الحكومة

شكل وصول أحد كوادرات التيار الإسلامي إلى أعلى هرم في السلطة حدثا خطيرا ، فبعد سنوات من التضييقات السياسية والعراقيل القانونية استطاع هذا التيار أن يتجاوز ويتخطى كل ذلك ليكون على رأس هرم السلطة داخل الساحة السياسية التركية ، هذا الحدث التاريخي لم يكن ليستساغ من طرف خصوم التيار الإسلامي ، كما لم يكن ليقتل من طرف الجهات الخارجية التي رأت في وصول هذا التيار إلى هذا الموقع تهديدا حقيقيا لمصالحها في المنطقة. فأعطيت الإشارة مرة أخرى لشدة حبل الخناق عليه ، وهكذا ومنذ الساعات الأولى لصدور قرار إغلاق حزب الرفاه ، ومصادرة ممتلكاته ، ومنع زعيمه نجم الدين أربكان من ممارسة السياسية لمدة خمس سنوات ، وضع خصوم التيار الإسلامي قائمة التضييقات لتشكيل بذلك طورا آخر من أطوار محنة الإسلاميين في ظل الدولة التركية الحديثة ، ومن هذه التضييقات نذكر :

-صدور قرار بمنع الطالبات المحجبات من التعليم ، صادقت عليه حكومة أجاويد الاشتراكية بإيعاز من المجلس القومي

العسكري، وبموجب هذا القرار حرمت الفتيات المحجبات من ولوج الجامعة ومؤسسات الأئمة والخطباء ، وقد أعقب هذا القرار اعتصامات أمام أبواب مجموعة من الكليات احتشدت فيها جموع من الفتيات يطالبن بممارسة معتقداتهن وحريتهن الدينية ، كما قمن بمسيرات احتجاجية في أكبر شوارع استنبول وأنقرة ، ووجهت بعنف من طرف قوات الأمن التركي ، ولا يزال يثير نقاشات على أعمدة الجرائد والصحف التركية. وبسبب هذا القرار لم تتمكن مجموعة من الفتيات من مواصلة مسيرتهن العلمية ، وجزء من هؤلاء الفتيات قبلن على مضاخ الخضوع لهذا القرار، واضطرن إلى نزع حجابهن في ظروف نفسية قاسية جدا. كما أن بعضهن ممن تيسرت ظروفهن سافرن لمتابعة الدراسة في الخارج ، سواء في دول العالم الإسلامي أو في الدول الغربية .

- صدور قانون التعليم المستمر لمدة ثماني سنوات في المرحلة التعليمية الأساسية الذي كان غرضه محاصرة مدارس الأئمة والخطباء وتقليل عدد خريجيهما والوافدين للتعليم بها ،

وتعد هذه المدارس في نظر العلمانيين وباقي خصوم التيار الإسلامي المعادل الكبرى لهذه التيار. وقد أدى هذا القانون وما ارتبطت به من إجراءات إلى إفراغ مدارس الأئمة والخطباء من الطلاب ، وكان من نتائجها المباشرة بحث مجموعة من الآباء عن بدائل لهذه المدارس سواء داخل تركيا أو خارجها ، تفاديا لحرمان أبنائهم من مواصلة مسيرتهم العلمية . ومن نتائجها أيضا إغلاق معاهد تحفيظ القرآن .

- صدور تهديدات لموظفي بعض وزارات الدولة بالطرد إن علم أن لهم ارتباطات بالتيار الإسلامي سواء من قريب أو من بعيد. ويكفي في هذا الإطار أن يشهد اثنان من مفتشي وزارة الداخلية بأن فلانا أو فلانة له أو لها علاقة بالجماعة الفلانية أو أحد أقاربه أو أقاربها ، عضو في الحزب الفلاني ليفصل تماما من وظيفته.

- وفي المؤسسات العلمية التابعة لوزارة الديانة أقبرت مجموعة من المشاريع العلمية وطرد أصحابها بمجرد علم الجهات الرسمية بكون المشروع الذي تعمل فيه هذه المؤسسة من ورائه أو يسيره أحد أبناء التيار الإسلامي ، أو يخدم قضية من قضايا هذا التيار

-حزب الفضيلة

يعتبر حزب الفضيلة وريث حزب الرفاه المحظور ، وبمجرد ما تم تأسيسه التحق به أعضاء في البرلمان التركي ، وكونوا فريقا نيابيا باسم الحزب الجديد ، ليشكلوا من خلاله القوة الحزبية الثالثة داخل تركيا ، والقوة الأولى من حيث التعاطف الشعبي.

سار الحزب على خطوات سلفه "حزب الرفاه" حيث حافظ على المواقف نفسها تجاه القضايا المطروحة على الساحة التركية ، قضية الحجاب، وقضية التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي. وارتبطت بالحزب حادثة منع نائبته مروة قواقجي من دخول البرلمان ، بسبب تشبها بارتداء الحجاب داخل المجلس ، وهو الأمر الذي أحدث ضجة سياسية وإعلامية داخل تركيا وخارجها ، وعقدت من أجله مدارس وندوات ، لأن النائبة المنتخبة ديمقراطيا من طرف الشعب لم تقم بأي خرق للقانون المعمول به ، بقدر ما مارست حقها الطبيعي الذي يكفله لها دستور البلاد العلماني. ومع الأسف عدت خطواتها سابقة خطيرة تهدد علمانية الدولة ، ولذلك بحث عن مسوغ

-في الجانب الاقتصادي تم إغلاق بعض الشركات والمصانع وإيقاف التعامل مع بعضها بمجرد العلم بأنها لأحد أبناء التيار الإسلامي.

خلفت هذه التضييقات أثرا كبيرا على فئة عريضة من مكونات التيار الإسلامي ، وأقاربهم والمتعاطفين معهم ، وأعلنت بعضها - خاصة بعض الجماعات الإسلامية - أنها ما تضررت بهذا الحجم الذي تضررت به منذ سنوات خلت - وطبعاً هم يرجعون السبب في اشتدادا وارتفاع حجم هذه التضييقات بمختلف أشكالها إلى وصول حزب الرفاه للحكومة ، وما أعقب ذلك من الخطوات والمبادرات التي قام زعيم الحزب وهو على رأس الحكومة. ولم يفتأ - برغم شدة التضييقات - زعماء التجربة السياسية الإسلامية أن عادوا لترتيب أوراقهم، وأعلنوا عن ميلاد حزب جديد وهو حزب الفضيلة ، الذي انتخب في مؤتمره التأسيسي في ماي ٢٠٠٠ السيد رجائي قوطان رئيساً له بعد منافسة قوية لعبد الله غول ، أحد أقوى المنظرين للتيار التجديدي.

لطردها ، ووجدوا ضالتهم في حمل النائبة للجنسية الأمريكية التي لم تعلم بها الجهات الرسمية ، في الوقت الذي يوجد فيه آلاف الأتراك يحملون جنسيات مختلفة ، وقيمون بكل حرية داخل تركيا وليس خارجها وفي تطور خطير أعقب هذا الحدث الذي خلف تحفظات عدد من المنظمات الوطنية والدولية ، ولمزيد من تضيق الخناق على التيار الإسلامي خاصة على فصيله الممثل في المؤسسات السياسية "حزب الفضيلة" ، أصدرت المحكمة الدستورية قرارا بحل الحزب في يونيو ٢٠٠١ ، ومصادرة ممتلكاته وجاء قرار المحكمة أسبوعين فقط قبل صدور تشريع برلماني جديد يصعب مهمة حل الأحزاب السياسية. واللافت للنظر في هذا الحدث أن المحكمة قضت بإسقاط عضوية ٧ من أعضاء الحزب البرلمانيين ، وأبقت على بقية الأعضاء الذين كان عددهم حوالي ١٠٠ عضو، كأعضاء مستقلين تفاديا لإجراء انتخابات جديدة .وقد وصف القرار حين صدوره بأنه يشكل ضربة قوية للمسار الديمقراطي في تركيا وعللت المحكمة الدستورية أسباب حظر حزب الفضيلة ، ليس لكون

الحزب وريثا وامتدادا لحزب الرفاه المحظور ، ولكن بسبب أن الحزب أصبح "وكرًا" للأصوليين المعادين للعلمانية. وقد بدا حينها بأن القرار ذو طابع سياسي ، وهو الأمر الذي أصبح معتادا من القضاء التركي في السنوات الأخيرة

أما السبب الحقيقي لإغلاقه فيمكن في كون الحزب رفع شعارات تختلف عن شعارات الأحزاب السياسية العلمانية ، كما أن الفشل الاقتصادي المتوالي للأحزاب العلمانية أثناء قيادتها للحكم في تركيا دفعها إلى البحث عن الحلول الاستثنائية للتخلص من أي تيار سياسي قوي ومنافس لها ، يمكن أن يمثل البديل أمام الرأي العام.

ولم تمض إلا أسابيع قليلة حتى شهدت الساحة التركية ميلاد حزين اتجهها بمسار التجربة السياسية الإسلامية وجهة أخرى ، وأقل ما يمكن أن نقول عن هذا المسار هو كونه عنوان تطور جديد في مشروع التيار الإسلامي عموماً، وفي ساحة التجربة السياسية الإسلامية بتركيا خصوصاً.

نرى من المناسب قبل الدخول في تفاصيل هذا التحول ، أو التطور ، أن نستكمل الحديث في التعريف بالحزبين الجديدين وهما : حزب السعادة الذي يعد استمرارا للتجربة السياسية الإسلامية القديمة ، وحزب العدالة والتنمية الذي اتخذ مسارا وتوجها جديدا -حزب السعادة

أسس الحزب في غشت (أغسطس) ٢٠٠١م ليشكل امتدادا لحزب الفضيلة المحظور. نهج هذا الحزب نهجا "تقليديا" - حسب المتبعين- مرهنا بنفس المواقف القديمة لحزب الفضيلة ، في مجال تدبير القضايا المطروحة والمستجدة على الساحة السياسية ، ولم يعرف برنامج الحزب جديدا على مستوى المفاهيم والعلاقات والطروحات السياسية. أما أعضاؤه فهم ما يقرب من ٤٨ نائبا من أصل ١٠٢ من النواب كانوا يشكلون الفريق النيابي لحزب الفضيلة المحظور ، أما باقي الأعضاء فقد التحقوا بحزب العدالة والتنمية الذي أسس بعد أسبوع فقط من تأسيس حزب السعادة.

قبل الانتخابات النيابية نونبر (نوفمبر) ٢٠٠٢ أجمع أغلب المتبعين للشأن السياسي التركي

على أن هذا الحزب- الذي يعتبر وريثا بامتياز لتجربة الأحزاب الإسلامية السابقة التي كان يتزعمها نجم الدين أربكان- سوف لا يتعدى حاجز ١٠% وهي النسبة الواجب تجاوزها لدخول مجلس البرلمان التركي ، وقد عللوا أسباب ذلك في احتفاظ الحزب بنفس مواقف سلفه "حزب الفضيلة" ، والتي كانت تؤطرها رؤية "شبه متشددة" في معالجة القضايا المطروحة على الساحة السياسية .

وعد حزب السعادة من طرف المراقبين حزبا ينتمي للأحزاب التقليدية داخل تركيا ، والتي لم تستطع الخروج بالبلاد من الأزمة الاقتصادية التي ظلت تتخبط فيها. ومثله مثل مجموعة من الأحزاب لم يتجاوز فعلا نسبة ٢.١% في الانتخابات السالفة الذكر علما بأن الحزب لم يسبق له أن شارك في أي حكومة هناك أكثر من سبب ساهم في عدم تجاوز "حزب السعادة" لحاجز ١٠% في الانتخابات الأخيرة، ولعل أبرز هذه الأسباب يكمن في ظهور حزب منافس له في الساحة السياسية التركية يقسم معه المرجعية الإسلامية التي يمتح منها ، ويتفوق عليه بوجوهه الشابة التي حققت نجاحات معتبرة أثناء تسييرها لأكبر

البلديات في تركيا ، ويتعلق الأمر بـ "حزب العدالة والتنمية" الذي استحوذ على جزء كبير من الأصوات بما فيها أصوات أتباع بعض الطرق الصوفية التي كان من المفروض أن تذهب لحزب السعادة.

ب- أحزاب التوجه الجديد للتجربة السياسية الإسلامية

-حزب العدالة والتنمية

في غشت (أغسطس) ٢٠٠١م ، وبعد أسبوع من تأسيس حزب السعادة قدم السيد رجب طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية استنبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم "حزب العدالة والتنمية" ، والذي سيكون الحزب رقم ٣٩ في تركيا، واعتبر طيب أردوغان أن حزبه ليس وريثا لحزب إسلامي ، بقدر ما هو وريث الحزب الليبرالي وهو حزب العدالة الذي كان زعيمه عدنان مندريس. فمن طروحات وأفكار هذا الحزب أكد زعماء حزب العدالة والتنمية أنهم سيستقون أفكارهم واستراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية وقد ضمت الهيئة التأسيسية للحزب ما يقرب من ١٣ امرأة بينهم محجبات ، ومنهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة ، إضافة إلى العديد من الشخصيات التي كانت تشكل التيار المعتدل داخل تجربة حزب

الفضيلة المحظور وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية.

واعتبر أحد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملاً الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان ، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات الليبرالية ، ويحتضن جميع قطاعات الشعب. وعدد طيب أردوغان رئيس الحزب الذي انتخب بالإجماع ، المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية هي: -مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.

-مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة ، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد

-مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد -مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.

-أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في **حياد الدولة تجاه المعتقدات** ، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.